www.THELEVANTNEWS.com
The Levant

اكتوبر 2020 م - 1442 هـ | العدد 16
The Levant News Media International - London جريدة شهرية تصدرها مؤسسة
المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

تركيا تجرّ أوروبا لـحافة الحرب

الصفحة: 3

السودان بين البشير والفيضان

الصفحة: 2

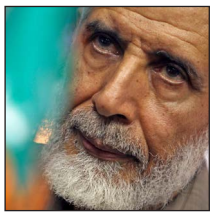

سقوط محمود عزت

الصفحة: 8

خطوة كبيرة على طريق السلام

الصفحة: 15

مرتزقة تركيا إلى "أذربيجان" بعد انتهاء مهمة ليبيا

مقاتلون اتراك في أذربيجان

تداولت صفحات التواصل الاجتماعي صوراً وتسجيلات صوتية، حول تجنيد تركيا، مجموعات من "المرتزقة" للقتال في أذربيجان، بعد أن تحدّثت تقارير إعلامية عن توسيع روسيا لنشاطها في تجنيد "مرتزقة" من مناطق النظام السوري، إلى فنزويلا! وكانت تقارير إعلامية نشرت قبل شهرين، قد تناولت تسريبات حول نية تركيا إرسال مرتزقة إلى "أذربيجان"، لمحاربة "أرمينيا"، دون أن يتمّ تأكيد الخبر وقتها.. وبحسب المصادر تمت الموافقة على تسفير 1000 مقاتل إلى أذربيجان، ابتداء من أواخر سبتمبر، وأن المقاتلين الألف ينبغي تقسيمهم بحسب الكتل الموجودة.

كما جرى تداول صورة من داخل طائرة كانت تحمل المرتزقة، قيل إن جميع من فيها هم من المقاتلين المتّجهين إلى أذربيجان، للقتال ضدّ أرمينيا.

فيما أفادت صحيفة العرب الدولية، قبل شهرين، بأنّ وزير الدفاع التركي خلوصي أكار قد صرّح بأن بلاده ستواصل الوقوف بجانب أذربيجان ضد الاعتداءات التي تتعرض لها من قبل أرمينيا، في وقت تواترت فيه أنباء غير مؤكدة عن إرسال أنقرة لعدد من المرتزقة إلى باكو.

لجنة دولية تدّين المليشيات التابعة لتركيا

أصدر مجلس حقوق الإنسان، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا، وشمل رصد مجريات الميدان خلال النصف الأول من عام 2020، وقال التقرير: "في جميع أنحاء عفرين تشير عدة روايات إلى أن عناصر الجيش السوري الوطني عمدوا بطريقة منسقة إلى نهب أملاك الأكراد" ويورد ما فعله مسلحو ميليشيا «سليمان شاه\العمشات»، فقد مروا على المنازل وأمروا الأسر الكردية التي تضم أقل ن ثلاثة أفراد بإخلاء منازلهم لإيواء قادمين من خارج عفرين، وكذلك دفع "ضريبة" عن المحاصيل الزراعية أو مبلغ إيجار معين كشرط مسبق للبقاء بالمنازل التي يملكونها.

وأشارت اللجنة أن لديها «أسباب معقولة للاعتقاد أن مقاتلي الجيش الوطني السوري... ارتكبوا مراراً وتكراراً جريمة الحرب المتمثلة في النهب في منطقتي عفرين، وبما كانوا مسؤولين عن جريمة الحرب في تدمير ممتلكات الخصم أو الاستيلاء عليها»، كما «ارتكبوا جرائم الحرب المتمثلة بأخذ الرهائن والمعاملة القاسة والتعذيب والاغتصاب الذي يرقى إلى مستوى التعذيب"، وأيضاً "نهب وهدم ممتلكات ثقافية».

واشنطن تُعيد العقوبات على طهران

استأنفت الولايات المتحدة، كافة العقوبات الدولية من جانب واحد ضد إيران، وكان قد تم تجميدها بموجب الاتفاق النووي، وأشار وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو خلال بيان له أن استئناف العقوبات يأتي ضمن إطار عملية جرى إطلاقها في 20 أغسطس، مبيناً أن الجانب الأمريكي أبلغ في ذلك اليوم رئاسة مجلس الأمن بـ«الانتهاكات الجسيمة» من قبل طهران للالتزامات المترتبة عليها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة الخاصة ببرنامجها النووي.

وأكد بومبيو على أن العملية المذكورة اختتمت باستئناف كل العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن رقم 1696 و1737 و1747 و1803 و1835 و1939 والتي جرى تجميدها بناءً على القرار رقم 2231، اعتباراً من الساعة الثامنة مساء من السبت، بتوقيت المنطقة الزمنية الشرقية (أي الساعة السادسة من فجر اليوم الأحد بتوقيت غرينيتش).

كما كشف بومبيو عن استئناف الإجراءات المنصوص عليها بموجة البند السابع والثامن وما بين الـ16 والـ20 للقرار رقم 2231، شاجباً رفض مجلس الأمن الدولي تمديد حظر التسلح المفروض على إيران، مؤكداً على أن الولايات المتحدة «اتخذت لحسن حظ العالم قراراً مسؤولاً لمنع إيران من اقتناء جميع أنواع الأسلحة التقليدية».

وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو

السودان بين البشير والفيضان.. هل سيربح معركة البقاء؟!

الفيضانات في السودان (يمين) الرئيس السابق عمر البشير (شمال)

استطاع السودان التحرر من قيود الديكتاتور الذي حكم البلاد على مدى 30 سنة، فكانت انجازاته فساد ومحسوبيات وتقسيم السودان إلى دولتين شمالية تحت حكمه المستبد ينهشها الفقر والصراعات القبلية وجنوبية عزز فيها الصراع على السلطة حتى تحولت الدولتان إلى جحيم مستمر على مدى عقود، وعلى الرغم من انتصار الثورة السودانية على عمر حسن البشير بعد إطاحة الجيش بنظامه الفاسد وتشكيل مجلس انتقالي مشترك بين عسكريين ومدنيين وحكومة مدنية مؤقتة، فيما يبدو أن السودان مازال يعاني من تبعات فترة حكم الديكتاتور.

أطاح الجيش السوداني في 11 نيسان/أبريل 2019 بالبشير واعتقله بعد أربعة أشهر من بدء حركة احتجاجات شعبية ضدّه عقب ثلاثة عقود من وصوله إلى سدة الحكم إثر انقلاب عام 1989 بمساندة الإسلاميين. وتمّ إثر ذلك تشكيل مجلس عسكري انتقالي في البلاد. لكن آلاف المتظاهرين واصلوا اعتصامهم أمام المقر العام لقيادة الجيش، مطالبين بحكم مدني. في 20 أيار/مايو، انتهت مفاوضات شاقة بين منظمي الاحتجاجات والمجلس العسكري دون التوصل إلى اتفاق.

في 17 تموز/يوليو، وقع قادة الاحتجاج في السودان والمجلس العسكري الحاكم بالأحرف الأولى "الإعلان السياسي" الذي يقرّ مبدأ تقاسم السلطة خلال فترة انتقالية تمتد على ثلاث سنوات. وينصّ الإعلان على إنشاء "مجلس سيادي" يدير المرحلة الانتقالية. وبعد مفاوضات، تمّ في منتصف آب/أغسطس التوقيع على اتفاق ينص على ضرورة التوصل الى السلام مع قادة التمرد في دارفور غرب البلاد وفي ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. بعد ثلاثة أيام، تمّ تشكيل مجلس السيادة الذي ضمّ ستة مدنيين وخمسة عسكريين برئاسة الفريق عبد الفتاح البرهان. وتمّ تعيين عبد الله حمدوك، الخبير الاقتصادي سابقاً في الأمم المتحدة، رئيساً للحكومة. وأدت أول حكومة بعد البشير اليمين الدستورية في الثامن من أيلول/سبتمبر. في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، تمّ حل حزب الرئيس المخلوع و "تفكيك" نظامه.

قانون "تفكيك نظام الإنقاذ".. بداية القضاء على نظام!

أقرت السلطات الانتقالية السودانية قانون "تفكيك نظام الإنقاذ" الذي يقضي بحل حزب المؤتمر الوطني الذي كان يتزعمه الرئيس السوداني السابق عمر البشير، ومصادرة أمواله وتعليق النشاط السياسي لرموزه، حيث أُقر هذا القانون الجديد في اجتماع مشترك بين مجلس السيادة الانتقالي ومجلس الوزراء في السودان، وترافق إقرار هذا القانون مع قانون إلغاء قانون النظام العام الذي كان يحد كثيراً من حريات النساء في مجالات التنقل والتجمع والعمل والدراسة والحياة الاجتماعية، وينص على استخدام عقوبة الجلد بحق المخالفات منهن.

وكان يستهدف هذا القانون تفكيك مجمل البنية السياسية وشبكة علاقات القوى التي بناها ما يعرف بنظام الإنقاذ في السودان، وهو النظام الذي جاء في أعقاب الانقلاب الذي قاده البشير على السلطة الشرعية المنتخبة في السودان في 30 يونيو/حزيران عام 1989 واستمر في الحكم لثلاثة عقود، وينص القانون على حل حزب المؤتمر الوطني الحاكم في عهد البشير، وحذفه من سجل التنظيمات والأحزاب السياسية في السودان، فضلاً عن حل مجمل الواجهات التي كان يستخدمها والمنظمات الأخرى التابعة له أو لأي شخص أو كيان مرتبط به، ويقر القانون العزل السياسي بحق من يسميهم "رموز نظام الإنقاذ أو الحزب" بمنعهم من ممارسة العمل السياسي لمدة لا تقل عن عشر سنوات.

السودان يسعى لرفع اسمه من قوائم الدول الداعمة الإرهاب

أدرج السودان على اللائحة الأميركية للدول الراعية للإرهاب في عام 1993، بسبب الصلات الوثيقة لنظام الرئيس المعزول، عمر البشير، للتنظيمات المتطرفة، بينها تنظيم "القاعدة" الإرهابي الذي أقام زعيمه السابق أسامة بن لادن في السودان في الفترة الممتدة بين عامي 1992 و1996، وكان قد زعيم تنظيم «القاعدة» أسامة بن لادن، مسؤوليته عن تنفيذ تفجير السفارتين الأميركيتين في دار السلام ونيروبي، عام 1998، الذي راح ضحيته 200 شخص وآلاف الجرحى، فيما وقّعت الحكومة السودانيّة مطلع إبريل الماضي اتّفاق تسوية مع أسر ضحايا المدمرة الأميركية يو اس كول التي تم تفجيرها قبالة ميناء عدن عام 2000 في عملية أسفرت عن مقتل 17 من بحاراتها.

فيما تسعى السلطات الجديدة إلى تطبيع العلاقات مع واشنطن وإلى رفع اسم السودان من على القائمة الأميركية للدول الداعمة للإرهاب التي تمنع البلاد من الاستفادة من أي مساعدات يقدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وفي كانون الأول/ ديسمبر الماضي، إبان زيارة عبد الله حمدوك رئيس الوزراء السوداني لواشنطن، أعلن رفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين لمرتبة السفراء، غير أن التردي الاقتصادي في البلاد سببه بقاء السودان على "قائمة الدول الراعية للإرهاب" وما يستتبع ذلك من عقوبات وقيود مفروضة عليه.

انهيار اقتصادي خانق..

منذ انفصال جنوب السودان عن السودان في 2011، يشهد إقتصاد البلاد إرتفاعاً في معدّلات التضخم وتراجع قيمة الجنيه السوداني إثر فقدان عائدات نفطية كبيرة، ارتفع معدل التضخم في السودان إلى نحو 99 بالمئة في نيسان/أبريل بسبب استمرار ارتفاع أسعار الغذاء، وذلك بحسب بيان للجهاز المركزي للإحصاء، ومعدل التغيير السنوي (التضخم) سجل في نيسان/أبريل 98,81 بالمئة مقارنة ب81,64 في المئة في مارس بارتفاع قدره 17,17 في المئة"، وعزا ارتفاع معدل التضخم إلى استمرار زيادة أسعار الغذاء مثل الزيوت والحبوب واللحوم والبقوليات واللبن والخبز.

وتعاني البلاد من ارتفاع الدين الخارجي الذي بلغ وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي، نحو ستين مليار دولار، فيما أعلن برنامج الأغذية العالمي في فبراير أن 9,1 ملايين سوداني يحتاجون إلى مساعدات إنسانية.

فيضانات مدمّرة كشفت فساد 30 عاماً من حكم البشير

أظهرت الفيضانات التي ضربت معظم مناطق السودان خلال الأيام الماضية، وقتلت نحو 103 مواطنين وشردت أكثر من 600 ألفاً، ودمرت عشرات آلاف المساكن، حجم الدمار الكبير الذي لحق بالبنية التحتية والاقتصاد السوداني بسبب نهب ما يقدر بنحو 750 مليار دولار من موارد البلاد خلال الأعوام الثلاثين من حكم نظام حزب المؤتمر الوطني، الجناح السياسي للإخوان، بقيادة عمر البشير الذي أطاحت به ثورة شعبية في أبريل 2019، حيث تحطمت البيوت لأنها لم تكن مبنية بالمواصفات اللازمة لحمايتها من الفيضانات، ولا توجد بنية تحتية كافية لأن أموال البلد تعرضت للنهب طوال الأعوام الماضية، بحسب بعض السودانيين.

وبسبب الفساد الذي طال معظم القطاعات الخدمية والإنتاجية أصاب الدمار البنى التحتية في كافة مدن ومناطق البلاد، كما ازادت معدلات الفقر بشكل غير مسبوق واختفت الطبقة الوسطى تقريباً، وأصبحت جزءاً من تركيبة الطبقة الفقيرة الغالبة في البلاد التي حرمت حتى من بناء المسكن الآمن، وفي ظل تكدس الثروة لدى القلة القليلة التي استفاد جزء كبير منها من سياسة التمكين بسبب ولائهم لنظام البشير، أصبح معظم السودانيين يعيشون في أحياء تفتقد لأنظمة الصرف وفي مساكن تبنى بمواد بسيطة لا تستطيع مقاومة الكوارث الطبيعية.

تركيا تجرّ أوروبا لحافة الحرب طمعاً بـ"سيناريو إدلب" في شرق المتوسط

بالرغم من كونها تدافع من وجهة مناصريها عن حلم طويل بالبروز كقوة إقليمية تفرض رأيها في القرارات الحاسمة المتعلقة بمستقبل المنطقة، ولا تتركها عرضة "للمؤامرات الخارجية" كما يعتقد محبوها، ممن يعتقدون أنّ الغرب متآمر على بلادهم ويسعى لتفتيتها، انطلاقاً من منظور طائفي ضيق، لا يسعهم إلا النظر عبره، إلى صغائر الأمور وكبائرها، لكن أنقرة تتجاهل حقيقة كونها تقترب في كل لحظة من مغبة الانجرار إلى حرب مفتوحة، لن تجلب لها سوى المزيد من الانكسارات.

فالأخيرة، أيّ "أنقرة"، لا تمتلك من عوامل القوة الذاتية ما يمكنها من الدفاع في وجه من يزودها عملياً بتقنيات الحرب والسلاح، بجانب المشكلات العالقة فيها منذ عشرات السنوات، والتي وصلت إلى مراحل التهاب شديدة، وبدأ قيحها يصدر للخارج، في دلالة على أنّها تتجه إلى النهاية، ما لم تداوِ تلك الجراح التي شقّتها سنوات طويلة من الإنكار والاضطهاد الداخلي للشعوب الأصلية التي تتشكل منها تركيا.

قيحٌ والتهاب حاد، تدركه القيادة التركية، ولكنها وبدلاً من البحث عن علاج ذاتي له، تحاول البحث عن جرعات خارجية، تسعفها بالمال والنفوذ الإقليمي، الذي قد يمنحها بعض الرضى الداخلي، علّه ينجح في كبح جماح الأتراك، الذين هم أساساً أكثر من تضرر من حكم "العدالة والتنمية"، عبر مئات آلاف المعتقلين، وعشرات الآلاف المفصولين بذريعة الانقلاب المزعوم.. بجانب تغيير بنية الدولة، قصقصة أجنحة الجيش، وتكوين مليشيات موالية للحكومة تحت مسميات وعناوين عدة، مآلها جميعاً دفع تركيا إلى أتون صراعات باردة أو ساخنة، حسب درجة التكبر التي أصابت أردوغان، وجعلته يعتقد أنّه بات سلطاناً فعلاً، كما يحبذ أن يطلق عليه اتباعه من تنظيم الإخوان المسلمين.

تحشّد في الإقليم تحضيراً للمُبارزة

لكن أغلب الظن، أنّ أنقرة تسير على نهجها الذي عرفت به خلال السنوات الماضية، المعتمد على سياسة حافة الهاوية، لا بل وحتى السقوط في الهاوية قليلاً، كما حصل عندما جرى إسقاط الطائرة الروسية في العام 2015، والتي دفعت أردوغان للاعتذار من موسكو، وتقديم فروض الطاعة، وتم على إثرها ما تم من صفقات على الساحة السورية، كان أبرزها تسليم حلب للروس مقابل تسليم مدينة الباب للأتراك في العام 2016-2017، وأيضاً صفقة تسليم عفرين للأتراك، مقابل تسليم الغوطة وريف حمص للروس في العام 2018، وغيرها.

ويبدو أنّ الجانب التركي يسعى لتكرار السيناريو عينه، علّه يكسب ما ليس له في البحر المتوسط، فالأمور هناك تنبأ بمواجهة محتومة، إن طال أمد انتظارها أو قصر، وهو ما يعني أنّنا سنشاهد في لحظة من اللحظات، وقوع مُواجهة عسكرية مباشرة، أشد بطبيعة الحال من مناوشات كلامية، (كتلك التي حصلت قبل فترة بين سفينة فرنسية وأخرى تركية قبالة السواحل الليبية)، حيث يُرجّح أن تكون على شاكلة مُواجهة جوية تنتهي بإسقاط طائرة تركية أو أوروبية، أو مواجهة بحرية تنتهي بإغراق سفينة تركية أو أوروبية.

من الواضح أنّ تلك هي اللحظة التي يبدو أنّ أردوغان ينتظرها ويسعى إلى الوصول إليها، لتلقفها قبل توقيع أي اتفاق، كونه سيدرك حينها أنّها أقصى الحدود التي يمكن أن يعبر إليها، وأقصى ما قد يستحوذه في هذه المرحلة من الأوروبيين، وهو سيناريو يمكن مقاربته مع مقتل 36 جندي تركي في إدلب، نهاية فبراير الماضي، إبان هجوم مفتوح للنظام السوري على المحافظة.

حيث دفعت تلك الخسارة الكبيرة، أردوغان إلى معرفة أنّ ذلك أقصى ما قد يبقى بحوزته بموافقة روسية من محافظة إدلب، إذ حدّد اتفاق روسي تركي عقب الواقعة بأيام، خارطة نفوذ جديدة، منحت المناطق الواقعة شمال الطريق M4 للأتراك، وهو ما يمكن اعتباره مكسباً لتركيا مقارنة مع خسارة كامل محافظة إدلب، وطرد الجيش التركي وحلفائه من التنظيمات الراديكالية منها، كما كانت تتحدث موسكو ودمشق سابقاً.

ولأنّ أنقرة ترغب في تطبيق ذلك السيناريو مع الأوروبيين (كما يبدو)، قد تشهد منطقة شرق المتوسط خلال الأسابيع أو الأشهر القليلة المقبلة، مواجهة عسكرية من ذلك النوع، والتي من المفترض أن تصبح شرارة حرب إقليمية تستمر لسنوات، لكن ذلك قد يكون مستبعداً مع النهج التركي المبني على تبني خطاب تصعيدي حاد في الكلام، والتراجع والطأطأة عند المواجهات الفعلية.. كما كان الحال أيضاً في ليبيا، عندما وضعت مصر خطاً أحمر لأنقرة، ممتداً بين مدينتي سرت والجفرة، والتي لم تتجرأ المليشيات التابعة لأنقرة وحكومة الوفاق الإخوانية على خرقه، لكونها تدرك أنّ قرار الهجوم سيكون لها، لكن قرار إنهاء المعركة سيكون لمصر، وقد لا ترضى الأخيرة، وقتها بأقل من تحرير العاصمة الليبية، طرابلس.

الأتراك لا يفقهون سوى لغة الأفعال

ولأنّ الحال كذلك، فيبدو أنّ تلك المواجهة المتوقعة أن تحصل في أي وقت، لن تكون إلا هدفاً بعينه لتركيا، بغية دفع الأوروبيين إلى الإقرار بالمواقع التي استولت عليها تركيا في المتوسط من مياه اليونان وقبرص بغير وجه حق، مُستغلة رغبة الأوروبيين بعدم السماح لكرة النار بالتدحرج، خاصة وأنّ الموقف الألماني متهاون إلى حدّ بعيد مع أنقرة، وقد لعبت قبل فترة، دوراً في منع وقوع حرب بين أنقرة وأثينا.

ورغم أنّ الأوروبيين عموماً غير توّاقين للحرب، بيد أنّ أنقرة تدفعهم نحوها، كونها تجد فيها السبيل لتحديد مناطق نفوذها، ضمن إطار ما تسميها بـ"الوطن الأزرق"، متجاهلة إلى حدً بعيد أنّ نتائج مثل تلك مواجهة قد لا تكون محمودة العواقب بالنسبة إلى أنقرة.

فالأخيرة، تبتزّ الأوروبيين منذ سنوات طويلة، والأوروبيون دفعوا أموالاً كثيرة، وتعرّضت مدنهم لمخاطر أمنية نتيجة السياسات التركية القائمة على الابتزاز بقضية اللاجئين، بجانب ضرب المصالح الغربية في مواقع عديدة، كما في ليبيا وشمال وسوريا، الأمر الذي سيفتح باب التساؤلات حول مآلات التعاطي الغربي مع مثل تلك المُواجهة المباشرة.. إن كان كما تتمنّاه أنقرة في الإقرار الأوروبي بمكاسبها، مقابل إنهاء الحرب وإعلان لوزان جديدة، أم مواصلتها من منطق أنّ الأتراك لا يفقهون إلا لغة الأفعال، كما قال الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، مؤخراً.

وحينها، سيجد الأتراك أنفسهم، إما أمام قيادة تُصفق لانتصار مزعوم، قائمة على الترهيب والدم بحق جيرانها، وإما سيدركون أنّهم قد تورّطوا في حرب، هي أكبر من تركيا بكامل إمكاناتها وفي أقوى حالاتها، خاصة وأنّ تلك الحرب قد لا تقتصر على أوروبا وحدها، فعيون المحيط بـ(غالبه)، قد باتت حمراء تجاه أنقرة، وأضحت الكثير من الأطراف تنتظر اللحظة التي يسقط فيها لواء "العثمانية الجديدة" إلى غير رجعة.

سفن تركية في شرق البحر المتوسط

باريس تُحجّم أنقرة بالمتوسط مُطبقة الدرس المصري

نجح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، يوم الخميس الماضي، العاشر من سبتمبر، في حشد سبع دول أوروبية مُطلة على البحر الأبيض المتوسط ضده، وهو نجاح لا يبدو أنّ الأتراك سيجنون منه سوى الخسارة، حيث استطاعت باريس التي شككت قبل وقت طويل في موت "الناتو" دماغياً، بإيصال رسالة واضحة إلى أنقرة، بأنّ العقوبات قادمة وهي أول "الدرب"، فيما نهايته ستكون وخيمة.

فرنسا في قلب الصراع

وفي السياق، ذكر وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، في السادس من سبتمبر، أنّ اجتماع المجلس الأوروبي المزمع في نهاية الشهر، سيُخصص في الدرجة الأولى للمسألة التركية والتوتر شرق المتوسط، وخاصة للنظر في فرض عقوبات على أنقرة، متهماً أردوغان بخلق "جو إسلامي_قومي" يهدف إلى "إخفاء حقيقة الوضع الاقتصادي في تركيا".

وهي رسالة يبدو أنّ أردوغان قد التقطها، وبدى يشعر بأنّ ما كان يخطّط له من إرغام الأوروبيين على قبول شروطه تحت تهديد السلاح، كما فعل مع الروس في إدلب، لم يعد مجدياً تماماً، فدعا أردوغان، الاتحاد الأوروبي إلى "منع التصعيد اليوناني" في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، زاعماً أنّ "التصريحات والخطوات المحرضة التي يقوم بها السياسيون الأوروبيون حول القضايا الإقليمية لن تساهم في الحل"، مدعياً أنّ "الموقف الذي سيظهره الاتحاد الأوروبي بشأن شرق المتوسط سيكون اختبار حسن نية له فيما يتعلق بالقانون الدولي والسلام الإقليمي".

وفي الإطار عينه، وضمن مساعي أنقرة للخروج من المأزق بأقل الخسائر الممكنة بعد تهديد ووعيد أظهر أنقرة وكأنّها تغزو أثينا غداً، قال وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، في السابع من سبتمبر، بأنّه يرحب بمبادرة حلف الناتو للحوار مع اليونان، زاعماً ضرورة تعامل الدول الأخرى بحكمة وبما ينسجم مع روح التحالف، وذلك عقب تصريح الأمين العام للناتو، ينس ستولتنبرغ، عن بدء لقاءات تقنية بين تركيا واليونان حول أزمة شرق المتوسط.

قمة كورسيكا والرسائل النارية

وفي العاشر من سبتمبر، أكد الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، خلال مؤتمر صحفي عقده في جزيرة كورسيكا، بأنّ قمة زعماء سبع دول أوروبية يستضيفها، لمناقشة الوضع في شرق المتوسط، ستسلط الضوء على إيجاد موقف مشترك للاتحاد الأوروبي تجاه تركيا، مشيراً أنّ التكتل الأوروبي يسعى إلى تفادي أي تصعيد مع أنقرة، بيد أنّ عليه "توضيح نواياها في مناطق محددة"، وأكد ماكرون على أهمية أن يتّخذ الأوروبيون موقفاً "حازماً وقوياً" حيال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بالقول: "أوروبا ككل تحتاج إلى موقف أكثر وضوحاً ووحدة تجاه تركيا".

موقفٌ التقطته أنقرة، فقالت وزارة الخارجية التركية، أنّ "مواقف الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، الفردية والقومية، تشجع على التوتر وتلقي بمصالح الاتحاد الأوروبي إلى الهاوية" (وفق زعمها)، وأضافت الخارجية التركية أنّ "ماكرون يهاجم تركيا بحرقة بعدما أحبطت كافة مخططاته الخبيثة وأفسدت ألاعيبه في السياسة الخارجية"، عقب أن صرّح الرئيس الفرنسي، بأنّ تركيا "لم تعد شريكا" في شرق البحر المتوسط.

الفرصة الأخيرة

ومن الواضح أنّ الدول السبعة المجتمعة في كورسيكا وهي (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، مالطا، اليونان وقبرص)، قد كانت واضحة في توجيه رسالة الفرصة الأخيرة إلى أنقرة، حيث شدّدت في نهاية قمتها حول الأوضاع في شرق المتوسط، جاهزيتها لفرض عقوبات على أنقرة ما لم تتراجع عن "تحركاتها الأحادية" في المنطقة.

ونوّهت الدول الأوروبية السبع الأعضاء في مجموعة "ميد "7، في بيان ختامي صدر عقب القمة، دعمها الكامل وتضامنها مع قبرص واليونان "في وجه التعديات المتكررة على سيادتهما وحقوقهما السيادية والأعمال التصعيدية من جانب تركيا"، وأبدى الزعماء عن أسفهم لـ"عدم استجابة تركيا لدعوات متكررة من الاتحاد الأوروبي لإنهاء أنشطتها الأحادية وغير القانونية في شرق المتوسط وبحر إيجة".

مضيفين: "نؤكد تصميمنا على استخدام جميع الوسائل المناسبة المتاحة أمام الاتحاد الأوروبي للرد على هذه الإجراءات التصعيدية، واتفقنا على تفعيل العمل على إعداد قوائم إضافية (للعقوبات) لاعتمادها على وجه السرعة"، وأنّه "في ظل انعدام أي تقدّم في انخراط تركيا في الحوار وفي حال عدم توقفها عن أنشطتها أحادية الجانب، فإن الاتحاد الأوروبي مستعد لوضع قائمة بالقيود الإضافية التي يمكن مناقشتها في المجلس الأوروبي، يومي 24 و25 سبتمبر 2020".

التراجع من بوابة الناتو

لتعلن وزارة الدفاع التركية في اليوم نفسه، أنّ مسؤولين أتراكاً ويونانيين اجتمعوا في مقرّ حلف شمال الأطلسي، لإجراء محادثات تهدف إلى منع المزيد من التصعيد العسكري في شرق المتوسط، وقالت وزارة الدفاع التركية: "تم تبادل الأفكار أثناء الاجتماع لمنع أي تداخل محتمل للقوات"، فيما حاول وزير خارجية تركيا مولود تشاووش أوغلو إظهار بعض دبلوماسيته التي غابت طويلاً لصالح لغة التهديد والوعيد (قبيل التدخل الفرنسي)، فقال إنّ "الاتحاد الأوروبي لا يتمتع بالاختصاص القضائي للنظر في مسألة الحدود البحرية وعليه أن يلتزم الحياد في نزاع شرق المتوسط مع اليونان".

فيما اعتبر وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، أنّه على اليونان أن تتجنّب "الوقوع في فخ الاستغلال من قبل دول أخرى" (في إشارة إلى فرنسا)، زاعماً أنّ تلك الدول "تسعى لتحقيق مصالحها"، وهو خطاب قد يخيل لقارئه أنّ آكار أضحى وزيراً لدفاع اليونان وليس تركيا، (مقارنة مع توعد اليونان بالهلاك قبل فترة)، فيما لو فكرت في مواجهة سفن المسح التركية بالمتوسط.

لكن أكار ألمح بطريقة غير مباشرة إلى الأسباب التي دفعت تركيا إلى التراجع عن خطابها التصعيدي المعتاد مع أثينا، عندما قال: "نحن ندعو للصداقة ولعلاقات حسن الجوار، لكن يردون علينا بالمناورات العسكرية وتكديس الأسلحة"، وهي إشارة ضمنية إلى أنّ تلك الطريقة كانت الأنجع مع أنقرة، التي قال عنها ماكرون سابقاً، بأنّها لا تفقه إلا بلغة الأفعال.

وعليه، يبدو جلياً أنّ الدرس المصري لأنقرة والذي حجّم أطماع الأخيرة في ليبيا عند خط سرت_الجفرة، قد كان مفيداً للغاية في التعاطي الأوروبي مع النوايا التوسعية التركية بحراً، حيث يشير تدنّي الخطاب التصعيدي التركي، إلى أنّ أنقرة قد بدأت تدرك بأنّها لن تنال ما كانت تُخطّط له، وأنّ حدود تمددها قد أضحى واضحاً.

وفيما لو انكفأت أنقرة بالفعل خلال الأيام القادمة، بالإعلان عن انسحاب سفنها من المتوسط والركون إلى الحوار مع أثينا، سيغدو مرهوناً على الإقليم (عربياً وأوروبياً)، الانتقال إلى المرحلة الثانية، التي يكون هدفها إعادة تركيا إلى حدودها الرسمية، عبر إجبارها على الخروج من المناطق التي دخلتها بالقوة العسكرية، في سوريا وليبيا والعراق، وغيرها، مع رفض كل مبرراتها وحججها الجوفاء، وفق البيان الأخير لجامعة الدول العربية.

خلوصي أكار

أنقرة تقتل "إيبرو تيمتيك".. ولا تمشي في جنازتها

لا يبدو أنّ مقتل المحامية "إيبرو تيمتيك" بعد 238 يوماً من الإضراب عن الطعام، للمطالبة بمحاكمة عادلة كانت كافية لأنقرة والموالين لحزب العدالة والتنمية وحليفهم حزب الحركة القومية المتشدّد، ليشفي غلّهم تجاه السيدة البالغة من العمر 42 عاماً، والتي أشار أصدقاؤها أنّ وزنها بعد أيام طويلة من مقاطعة الطعام، قد أضحى أقل من سنوات عمرها، فوصل إلى رقم فاجع لا يتعدّى الـ30 كيلو غرام، وهو وزن طفل قد لا يتعدّى عمره العشر سنوات، لتواصل أنقرة الاستشفاء بالضحية حتى بعد موتها، عبر مهاجمة مشيعيها بالغازات المسيلة للدموع والاعتقالات.

ولا عجب في ذلك، فأنقرة التي اعتادت على مدار عقود أن تمارس مجازرها وجرائمها بحق الأقلية العرقية، كالكُرد والأرمن، في صمت ودون حساب، ترغب في مواصلة ذلك وبذات الأساليب، خاصة أنّ الذريعة التي اختلقتها لكل من يُطالب بحقوقه المشروعة جاهزة وحاضرة، وهي متمثّلة بالإرهاب. فالإرهاب الذي بات مُشكلة العصر، وجدت أنقرة فيه ضالتها، بغية تبرير ارتكاب المجازر وتدمير المدن، دون حسيب أو رقيب، ودون إدانة أو شجب، فتكون معها الطامة الكبرى في كون أنّ من يزاود بالإنسانية في أنقرة، هو ذاته من يمارس القتل والترهيب بحق شرائح من شعبه لأسباب عرقية أو دينية.

إصرار على القتل

ولم يأتِ مقتل إيبرو على حين غرة، فالسيدة تدهورت صحتها بالتوالي، وكان بالإمكان إنقاذها، لو نفذ أردوغان بعضاً من كرم أخلاقه الذي يقوم بتمثيل مشاهده أمام عدسات الكاميرات، من خلال استغلال مأساة السوريين، وادعاء استقباله لطفل سوري (مثلاً) نجا من براميل النظام، وهو ربما ما كان الشعب التركي بحاجته أكثر، كونه الأولى بتلك الرعاية وحل المشكلات الداخلية العالقة منذ عشرات السنوات، بدلاً من تصنعها والصعود على آلام السوريين ومحنتهم، التي لتركيا ونظامها كامل اليد فيها.

حيث رفضت المحكمة الدستورية العليا في تركيا، في منتصف أغسطس، أي قبل نحو أسبوعين من وفاة إيبرو، طلباً للإفراج عنها، بجانب زميلها المحامي "أيتاش أونسال"، اللذين أضربا عن الطعام منذ شهور للمطالبة بمحاكمة عادلة لهما، وزعمت المحكمة الدستورية في قرارها أنّ "صحة المحاميين لم تكن في خطر كبير".

فيما نقل محامو المحتجزين عن معهد الطب العدلي في إسطنبول تأكيده، بأنّه "ليس من المناسب أن يبقيا في السجن"، فيما أصدرت منظمة "تنسيق حرية الدفاع" بياناً صحفياً يدعو للإفراج عن "تيمتيك" و"أونسال"، اللذين سجنا في ديسمبر 2019، بتهمة التعاون مع حزب "الثوار الشيوعيين" المُسلح الذي نشط في تركيا منذ عام 1970، مستندةً في لائحة الاتهام على إفادة شهود سريين (مفترضين)، ليبدأ المحاميان إضرابهما عن الطعام في 3 فبراير الماضي، في مكان احتجازهما بسجن "سيلفري" قرب إسطنبول.

الجنازة مناسبة جديدة للقمع

فيما شهدت جنازة المحامية مواجهات دامية بين المشيعين وقوات الأمن التركية، حيث أطلقت الشرطة التركية الغاز المسيل للدموع وطاردت مئات المشيعين أثناء مراسم الدفن، وأطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع، فيما كانت أسرة وأصدقاء تيمتيك يقتربون من مقبرة في شمال إسطنبول، حيث هتف المشيعون "تيمتيك خالدة" و"الدولة القاتلة مسؤولة"، بعد أن وضعوا رداء المحاماة الخاصة بها وزهوراً على قبرها، فيما هدّدت الشرطة المسلّحة بدروع مكافحة الشغب بمهاجمة المشيعين إذا لم يتوقفوا عن ترديد الشعارات وطاردتهم بعد مراسم الدفن.

ويشير مراقبون أنّ مأساة المحامية السجينة "تيمتك" هي اختزال لحجم القمع الذي تمارسه السلطات التركية بحق معارضيها، وتكشف كمية الترهيب الذي يسود تركيا عقب التعديلات الدستورية التي منحت أردوغان صلاحيات تنفيذية واسعة لتكثيف ممارسات القمع ضد منتقديه، فيما ما يزال المحامي أيتاك أونسال مستمراً في إضرابه عن الطعام، الذي بدأه مع تيمتك بعد أن حُكم عليه أيضاً بالسجن، وكان كلا المحاميين يطالبان بمحاكمة عادلة، قائلين إنّ "إدانتهما لم تستند إلى أدلة".

وفي الصدد، ذكر النائب عن حزب الشعوب الديمقراطية المؤيد للأكراد، عمر فاروق جَرْجَرلي أوغلو، في تدوينة صوتية: "كان الجميع يعلم أنّها كانت تسير نحو وفاتها منذ أن بدأت إضرابها عن الطعام لمدة 238 يوماً، أهملوا صيحاتنا"، مضيفاً: "تيمتك لم تكن تريد أن تموت، لكن سلطات الدولة التركية تجاهلتها، وقد أثارت قضيتها مخاوف بين المنظمات القانونية الدولية بشأن نزاهة واستقلالية المحاكمة"، فيما تؤكد جمعية المحامين التقدميين أنّ القضية التي جرت فيها محاكمة تيمتك وأونسال برفقة 16 محامياً آخرين كانت بسبب أدلة مزورة وغير مقبولة.

إيبرو تيميك ليست الأولى

لكن مأساة تيميك ليست الأولى، وهو ما يشير إلى أنّ أنقرة مصرّة على عدم الإصغاء إلى معارضيها في السجون، ولربما ترغب في مواصلتهم لما يسمونها بمعركة الأمعاء الخاوية، فتلك الأمعاء كانت لتسمع لو أراد حاكم أنقرة، بيد أنّه وكما يبدو، راغب في صمتهم الأبدي، كونه الأمر الوحيد الذي يكفل له دوام حكمه واستتبابه دون منازعة أو اعتراض.

فقد سبق تيميك وفاة مغنية في الفرقة الموسيقية التركية "يوروم"، في الثالث من أبريل/ نيسان الماضي، بعد نحو 300 يوم من دخولها في إضراب عن الطعام، احتجاجاً على القمع الذي استهدف فرقتها وعلى الملاحقات ومضايقات الأجهزة الأمنية التركية ومداهمة المراكز الثقافية.

كما دخل كثير من المعارضين البارزين الأكراد في إضراب عن الطعام، ردّاً على الممارسات القمعية للسلطات التركية، ولعلّ إضراب النائبة الكردية المناصرة لقضايا الأكراد "ليلى غوفين" كان الأبرز، والذي برهن اكتواء المعارضين والمنتقدين للرئيس التركي، بنار القمع.

تنديد داخلي وخارجي

وقد أثارت النهاية المأساوية للمحامية تيميك امتعاضاً شعبياً ورسمياً في الداخل التركي وخارجه، حيث أكّد الاتحاد الاوروبي أنّ وفاة تيمتيك تكشف "أوجه القصور الخطيرة" في النظام القضائي التركي، وقال الناطق باسم الاتحاد "بيتر ستانو" في بروكسل، إنّ "إضراب إيبرو تيمتيك عن الطعام للحصول على محاكمة عادلة ونتيجته المأساوية توضح بألم حاجة السلطات التركية العاجلة لمعالجة وضع حقوق

إيبرو تيمتيك

الإنسان في البلاد".

وأدانت أحزاب المعارضة التركية بشدة وفاة تيمتيك، وكتب النائب عن حزب الشعوب الديمقراطية، غارو بايلان، على تويتر قائلاً: "إيبرو تيمتيك ذبحت على أيدي الطغاة في السلطة"، فيما قال سيزغين تانريكولو، النائب عن حزب الشعب الجمهوري في تغريدة: "إيبرو تيمتيك أرسلت إلى الموت أمام أعيننا"، مضيفاً: "خسرناها بسبب الضمير الأعمى للقضاء والسياسات، كانت رغبتها الوحيدة محاكمة عادلة ونزيهة".

وضمن تجمع منفصل، أقيم أمام مبنى نقابة المحامين في إسطنبول، هتف الحاضرون بشعارات "إيبرو تيمتيك خالدة" و"المحامون الثوريون هم حياتنا كلها"، حيث قرأ المحامون في التجمع رسالة بعث بها رئيس نقابة المحامين في إسطنبول، محمد دوراك أوغلو، وقال فيها: "صدر قرار جائر لإيبرو تيمتيك وزملائها الآخرين، عدم القدرة على الدفاع عن النضال من أجل الحقوق أسوأ من الموت"، مردفاً: "يجب أن يعلم الجميع أنّه كان من الممكن منع هذه الوفاة".

بينما بعث أيتاش أونسال رسالة من المستشفى إلى تيمتيك، قال فيها: "صديقتي العزيزة، زميلتي، لقد قتلوك بشكل صارخ، لكنك ولدت في قلوب الناس، هل هناك محامٍ آخر في هذا العالم ضحى بحياته من أجل العدالة، سوف نطالب بحقوقنا، سوف نحاسبهم من أجلك"، لكن دون أن يدرك أونسال ومحبوه، إن كان سيلقى هو الآخر مصير تيميك، أم أنّه قد يستيقظ الضمير الميت في أنقرة.

بعد ليبيا.. تركيا تجتاح "أذربيجان" بمرتزقتها

تداولت صفحات التواصل الاجتماعي صوراً وتسجيلات صوتية، حول تجنيد تركيا، مجموعات من "المرتزقة" للقتال في أذربيجان، بعد أن تحدّثت تقارير إعلامية عن توسيع روسيا لنشاطها في تجنيد "مرتزقة" من مناطق النظام السوري، إلى فنزويلا!

وسبق أن تناولت تقارير إعلامية تسريبات حول نية تركيا إرسال مرتزقة إلى "أذربيجان"، لمحاربة "أرمينيا"، دون أن يتمّ تأكيد الخبر وقتها.

وتداول ناشطون مقطعاً صوتياً يطلب فيها أحد الأشخاص، من المجموعات تنظيم نفسها، موضحاً أنّه "تمت الموافقة على تسفير 1000 مقاتل إلى أذربيجان، ابتداء من الـ27 من الشهر الحالي"، وتابع: "الطائرات ستنطلق خلال الفترة بين 27 و 30 من الشهر الحالي" لافتاً إلى أن "المقاتلين الألف ينبغي تقسيمهم بحسب الكتل الموجودة"، لتسمع أصوات تكبيرات تنطلق في خلفية التسجيل.

كما جرى تداول صورة من داخل طائرة، قيل أن جميع من فيها هم من المقاتلين المتّجهين إلى أذربيجان، للقتال ضدّ أرمينيا.

وكانت صحيفة العرب الدولية، قد أفادت قبل شهرين، بأنّ وزير الدفاع التركي خلوصي أكار قد صرّح بأن بلاده ستواصل الوقوف بجانب أذربيجان ضد الاعتداءات التي تتعرض لها من قبل أرمينيا، في وقت تواترت فيه أنباء غير مؤكدة عن إرسال أنقرة لعدد من المرتزقة إلى باكو.

وبحسب تقرير الصحيفة المنشور في تموز/ يوليو المنصرم، أنّ مصادر في مدينة عفرين التي تحتلها تركيا شمالي سوريا، قالت أن المخابرات التركية بدأت بتسجيل أسماء المرتزقة وخاصة مرتزقة الفصائل التركمانية لزجهم في أذربيجان لقتال الأرمن.

حيث أعرب إسماعيل دمير مدير هيئة الصناعات الدفاعية التركية عن استعداد قطاعه لمساعدة أذربيجان، التي شهدت اشتباكات حدودية مع أرمينيا قتل فيها 16 شخصاً، وقتها.

وأشارت مصادر الصحيفة إلى وجود تجمعات في مركز المرتزقة التركمان في مركز مدينة عفرين، حيث "جاءت عدة عربات مصفحة نوع جيب يستقلها مسؤولون أتراك كبار المستوى مع حراسة شديدة".

فيما أفادت صحيفة الجسر أنّها علمت من مصادر خاصة في ريف حلب الشمالي، أن الجيش التركي المتواجد في المنطقة، افتتح منذ مدة معسكراً تدريبياً لعناصر من الجيش الوطني السوري الموالي لأنقرة، بالقرب من مدينة الباب وذلك بغية تدريبهم وإرسالهم إلى أذربيجان برفقة القاعدة العسكرية لتركيا المزمع إنشاؤها على الحدود بين البلدين.

وعلى غرار إرسال تركيا لمقاتلين سوريين إلى ليبيا، ستبدأ أولى الرحلات للمقاتلين السوريين من تركيا إلى أذربيجان يوم الجمعة القادم 25 أيلول/سبتمبر 2020 بعدد يقرب من 1000 عنصر وراتب يتراوح من 1500 إلى 1800 دولار.

جدير بالذكر أن جذور الخلافات بين تركيا وأرمينيا، تعود إلى قضية إبادة الأرمن خلال الحقبة العثمانية، حيث ترفض أنقرة الاعتراف بوجود جرائم حرب ارتكبها العثمانيون وكان ضحيتها الأرمن.

إيران تمدّ أذرعها إلى جوار الولايات المتّحدة وتتحالف مع خصمها مادورو

من لقاء سابق بين الرئيس الإيراني حسن روحاني ونظيره الفنزويلي نيكولاس مادورو

في الوقت الذي تسعى فيه واشنطن لقصقصة أجنحة طهران، ومنعها من تمويل وتشكيل الميليشيات المسلحة التي تعمل لصالحها في دول الشرق الأوسط، بدأت جمهورية الملالي بمدّ أذرعها الأخطبوطية نحو أمريكا الجنوبية، في سياق الحرب المعلنة مع واشنطن، خاصة أنّ من ترغب في إقامة التحالف معه، هو نيكولاس مادورو، الذي يستولي على السلطة في فنزويلا، التي ينازعه على حكمها رئيس البرلمان، خوان غوايدو، حيث تعيش البلاد انقساماً سياسياً كبيراً بسبب الصراع المتصاعد بين الجانبين، منذ يناير 2019.

الالتفاف على العقوبات الأمريكية

ومنذ زمن، كان واضحاً أنّ لفنزويلا وإيران علاقات تجارية عبر بوابات مشبوهة لتبادل الصفقات التجارية، لكن عن طريق استخدام أساليب ملتوية بغية التهرّب من العقوبات المفروضة على النظامين في البلدين، ففي الرابع عشر من يونيو الماضي، احتُجز رجل أعمال كولومبي نتيجة اتهام السلطات الأميركية له، بإدارة شبكة غسل الأموال لنظام نيكولاس مادورو في فنزويلا، حيث كان له دور الوسيط في صفقات النفط مقابل الذهب بين إيران وفنزويلا.

وتبعاً لوكالة "رويترز"، تم احتجاز أليكس صعب لدى توقف طائرته المسجلة في سان مارينو للتزود بالوقود في طريقها من كاراكاس إلى طهران، وذكرت نيكول نافاس أوكسمان، الناطقة باسم وزارة العدل الأميركية، أنّ صعب اعتقل بناءً على إشعار أحمر من الإنتربول، حيث واجه صعب اتهامات من الحكومة الأميركية بأنّه واجهة لشبكة واسعة من غسيل الأموال والفساد في فنزويلا، عبر شركات وهمية في تركيا وهونغ كونغ وبنما وكولومبيا والمكسيك، كما عاقبت وزارة الخزانة الأميركية صعب نتيجة إدارته شبكة فساد واسعة لبرنامج مساعدات غذائية ذهبت إلى جيوب نظام مادورو، الذي أدّى إلى الانهيار الاقتصادي للدولة الغنية بالنفط.

بجانب كون صعب متورطاً في صفقات النفط الإيرانيّة لمساعدة مادورو بمبادلتها بالذهب، بغية تجاوز العقوبات الأميركية على البلدين، حيث بعثت إيران في مايو/ أيار الماضي، إلى فنزويلا العديد من ناقلات النفط التي تقول الحكومة الأميركية والمعارضة الفنزويلية إنّه تم شراؤها بالذهب وشركات وهمية يسيطر عليها صعب.

شحنات نفط مُضادة لعقوبات واشنطن

ويعاني البلدان اللذان يحاولان أن يشدّا من أزري بعضهما، من عقوبات أمريكية صارمة، ليطبق معها المثل الشعبي القائل إنّ "الغريق لا ينقذ غريقاً"، لكن يبدو أنّ الغريق بالمشاكل الاقتصادية في طهران يُحاول أن يكسب المال من الغريق في فنزويلا، رغم أنّه هو الآخر لا تقلّ مشكلاته الاقتصادية عن مشكلات طهران، نتيجة الفساد الذي سيطر على تلك البلاد، وفق تقارير صحفية، لتزيد العقوبة الامريكية الطين بلّة في البلدين، والتي كان آخرها، في بداية يوليو الماضي، عندما أصدر القضاء الأميركي أمراً بمصادرة حمولة من البنزين على متن أربع ناقلات نفط كانت تقوم إيران بشحنها إلى فنزويلا.

فقد تنامى نقص النفط في فنزويلا بشكل حاد بسبب العقوبات الأميركية، ودخلت البلاد بانهيار اقتصادي، ورغم ذلك الانهيار، ما يزال مادورو قابضاً على السلطة في بلاده، وكانت قد تفاخرت حكومة فنزويلا الاشتراكية بالناقلات الإيرانية، التي غادرت شواطئها، يونيو الماضي، لتظهر أنّها ما تزال غير خاضعة للضغوطات الأميركية، وفقاً لما نقله "راديو فردا".

أما طهران، فتفرض عليها واشنطن عقوبات لأسباب مرتبطة ببرنامجها النووي والصواريخ الباليستية، وتأثير الأخيرة في الشرق الأوسط، ويتّهم الأمريكيون فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني بأنّه قام منذ سبتمبر 2018، بنقل النفط من خلال شبكة شحن خاضعة للعقوبات، ينخرط فيها العشرات من مديري الشحن البحري والسفن والميسرين، وأنّ الأرباح من الشحنات تدعم "نطاقاً كاملاً من الأنشطة الشنيعة، بما في ذلك نشر أسلحة الدمار الشامل ووسائل توزيعها، ودعم الإرهاب، والعديد من انتهاكات حقوق الإنسان، في الداخل وفي الخارج".

في حين تباهى مساعد رئيس الوزراء الفنزويلي، روبين داریاف مولينا، في الرابع من أغسطس الجاري، بالعلاقة مع طهران، وزعم أنّ ممارسات واشنطن العدائية لن توقف التعاون بين طهران وكاراكاس، وأردف: "ينبغي على هؤلاء أن يدركوا أنّ التصرفات العدائية والتهديد لن يجديا نفعاً"، لذلك "نحن سنواصل تعزيز اقتصادنا عبر تظافر الجهود والاستناد على طاقاتنا الذاتية"، وأشار إلى ما اعتبرها أحقية إيران وفنزويلا في الانتفاع من الملاحة البحرية الحرة وتبادل السلع بينهما، معتبراً قيام السفن الإيرانية بنقل البنزين إلى فنزويلا بأنّه كان إجراء قانونياً بامتياز ويسهم في تنمية الأواصر بين الجانبين.

من النفط إلى السلاح

وإلى جانب رغبة طهران في الاستفادة من فنزويلا بغية الحصول على الذهب منها مقابل النفط، يبدو أنّها تفكر بطرق أخرى لكسب الذهب، خاصة في حال رفع الحظر الدولي عنها فيما يخصّ التسليح، ما قد يمكّنها من بيع الأسلحة التي تقوم بتصنيعها إلى بعض الدول، كفنزويلا، حيث ذكر رئيس كولومبيا، إيفان دوكي، في الواحد والعشرين من أغسطس الجاري، أنّ حكومة الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، تنوي شراء صواريخ إيرانية، وهي تسلّم أسلحة مصنوعة في بيلاروس وروسيا إلى جماعات مسلحة كولومبية، مردفاً: "وردت معلومات من أجهزة مخابرات دولية تعمل معنا، تظهر أنّ دكتاتورية نيكولاس مادورو مهتمة بالحصول على بعض الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى من إيران".

وتابع بالقول: "المعلومات تقول إنّها (الصواريخ) لم تصل بعد، لكن جرت اتصالات بموجب تعليمات من وزير دفاع فنزويلا "فلاديمير بادرينو"، مكرراً اتهاماته لمادورو بحماية ودعم أعضاء سابقين في جماعة "القوات المسلحة الثورية الكولومبية" الذين لا يقبلون باتفاق السلام الذي جرى توقيعه في العام 2016، وكذلك "مسلحي جيش التحرير الوطني".

ليُعقّب مادورو على تلك التصريحات عقب يومين، ويقول إنّ دراسة شراء صواريخ من إيران ستكون "فكرة جيدة"، متابعاً: "لم يخطر ببالي ولا ببالنا"، وأمر وزير الدفاع، فلاديمير بادرينو، بمتابعة المسألة، وأردف مادورو بالقول: "يا لها من فكرة جيدة يا بادرينو، أن نتحدّث إلى إيران لنرى ما لديها من صواريخ قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، وإذا كان من الممكن (الشراء) في ضوء العلاقات العظيمة التي تربطنا بإيران".

"علاقات عظيمة" وفق مادورو، وهي ربما كانت لتكون كذلك، لو أنّها مع دولة تحترم خصوصيات وشؤون باقي الدول، ولا تسعى للتدخل فيها وبثّ النعرات وتكوين الميليشيات المسلحة ونشر الخراب، بيد أنّ تلك الإشادة من رئيس مستولٍ على السلطة في بلده ليست عجيبة، كونه وحكام إيران يجتمعون على ذات العقلية، التي تسمح لهم بتدمير بلادهم، اقتصادياً وسياسياً وحتى اجتماعياً، لقاء بقاء أنظمتها التي أكل عليها الدهر وشرب.

إيران تشنق المشاهير وتُلوّح بـ" الموت المُحتّم" لمُعارضيها

نويد أفكاري

لا يبدو أنّ سلطات الملالي في طهران تجد من سبيل آخر سوى محاولة ترهيب الإيرانيين، بغية ثنيهم عن التظاهر والاحتجاج على الأوضاع السياسية والاقتصادية المتدهورة في البلاد، نتيجة السياسات الخارجية لطهران، والتي لم تجلب للإيرانيين عملياً سوى الخصومة والفقر والفاقة والعوز، نتيجة العقوبات المنهالة عليهم من كل حدبٍ وصوب.

ولا يخرج إعدام المصارع الإيراني الشهير "نويد أفكاري"، عن ذلك السياق، خاصة أنّ السلطات الإيرانية اعتقلته أساساً لمشاركته في التظاهرات التي عاشتها البلاد سابقاً، فيما استغلّت السلطات ما تدّعي أنّه قتل أفكاري لأحد عناصر الأجهزة الأمنية الإيرانية بغية تبرير إعدامه، علماً أنّ تلك الأجهزة قتلت المئات وربما آلاف الإيرانيين خلال قمعها حراكهم الاحتجاجي، دون أن ينال أيّاً منهم أي عقاب.

ولو تم افتراض ارتكاب أفكاري لجرم القتل، فالواجب والأولى بالسلطات الإيرانية البحث عن حلول للمشكلات التي دفعت الإيرانيين للتظاهر، وأوصلتهم لتلك الدرجة من الكبت، الذي سيولد عند كل متنفس انفجارات صغيرة أو كبيرة تبعاً لما هو ممكن لها.

مطالبات بالصفح وتخفيف العقوبة

وقد أصدرت طهران مجموعة أحكام قضائية ضد أفكاري، من ضمنها حكمان بالإعدام، بتهم ترتبط بمشاركته في "فعاليات اجتماعية غير مرخص لها والإساءة إلى المرشد الإيراني الأعلى والتآمر بهدف ارتكاب جرائم ضد أمن الدولة"، بجانب الحكم بالسجن 54 و27 عاماً على شقيقي نويد، وهما وحيد وحبيب أفكاري لمساهمتهما في مظاهرات الاحتجاج في عام 2018.

فيما تحرّك نشطاء إيرانيون في الداخل بغية ثني السلطات ودعوتها لعدم إعدام أفكاري وتخفيف عقوبته، لدرجة أنّ تلك الدعوة وصلت إلى قاعدة جوية للجيش الإيراني، حيث عرض ناشطون على وسائل التواصل الاجتماعي، في السابع من سبتمبر، صوراً لطائرة "ميغ 29، ضمن قاعدة مهرآباد العسكرية الجوية في طهران، وقد كتب عليها هاشتاغ "لا تعدموا نويدنا"، وهي عبارة أشارت إلى المطالبات بعدم تنفيذ حكم الإعدام أفكاري، بعد أن جرى اتهامه بقتل رجل أمن في مدينة شيراز والاعتداء على رجال الشرطة في احتجاجات سابقة، وهي دعوة ساندها الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، الذي دعا إيران عبر تغريدة إلى عدم تنفيذ حكم الإعدام بحق أفكاري.

لكن الدعوات تلك لم تجد آذاناً صاغية في طهران، حيث دافعت السلطة القضائية، في التاسع من سبتمبر، عن حكم صدر بالإعدام بحق فكاري، زاعمة بأنّه حكم بالقصاص، قبل أن يكون حكماً بالإعدام، وذكر الناطق باسم السلطة القضائية، غلام حسين إسماعيلي، أنّ "الحكم على نويد أفكاري ليس بالإعدام، إنما هو حكم بالقصاص"، وادّعى أنّه "على الرغم من أنّ طبيعة الحكمين واحدة، لكن هناك فرق بين الأمرين من وجهة نظر القانون، لأنّ أفكاري قتل إنساناً" (على حدّ وصفه).

"أفكاري" ليس الأول ولا الأخير

وليس أفكاري أول الذين يقتلون بتلك الطريقة ولذات السبب، ففي الخامس من أغسطس الماضي، نفذت طهران حكم الإعدام بحق أحد المساهمين في مظاهرات نهاية عام 2017 ومطلع 2018 بمدينة أصفهان، بذريعة حمله السلاح وقتل أحد مسلحي الحرس الثوري وإصابة 6 آخرين، فيما استهجن نشطاء حقوق الإنسان، أحكام الإعدام، وقالوا، إنّها "تهدف إلى ترهيب أي محتجّين في المستقبل".

وقد أصدرت، آنذاك، "أمانة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية" المعارضة، بياناً حول عملية الإعدام، جاء فيها: "ارتكبت الفاشية الدينية الحاكمة في إيران صباح اليوم جريمة جديدة وأعدمت مصطفى صالحي من سجناء انتفاضة ديسمبر 2017 في سجن دستكرد باصفهان"، وتابعت: "الشهيد مصطفى صالحي، 30 عاماً، اعتقل في كهريزسنك بأصفهان، وصدر حكم عليه في محكمة صورية بتهمة "القائم بإدارة الشغب في كهريزسنك بنجف آباد".

بدورها، شجبت جمعية "أصدقاء إيران حرة" في البرلمان الأوروبي إعدام السلطات الإيرانية لـ"صالحي"، وقالت: "نلفت انتباهكم إلى استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في إيران، ولا سيما إعدام أحد المتظاهرين، كما يساورنا قلق عميق بشأن سوء معاملة المعتقلين وتعذيبهم وعقوبة الإعدام بحقهم، وحكم على المتظاهرين الذين اعتقلوا في انتفاضات كانون الأول/ ديسمبر 2017 – كانون الثاني/ يناير 2018 – ونوفمبر 2019، بالإعدام، وإعدام مصطفى صالحي هو أول عمل غير إنساني من هذا النوع".

وختمت الجمعية بيانها بالقول: "إنّ الصمت والتقاعس عن انتهاكات حقوق الإنسان لهما أثر معاكس ويعتبره النظام الإيراني بمثابة ضوء أخضر من الاتحاد الأوروبي ضد الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، في طهران".

طهران تعدم "أفكاري" لقتل أفكاره

وفي الثاني عشر من سبتمبر، نفذت السلطات الإيرانية، ما أسمته بـ"حكم القصاص بالإعدام"، بحق بطل المصارعة الإيراني، نويد أفكاري، رغم كل المناشدات المحلية والدولية لتخفيف تلك العقوبة عنه، حيث ذكر رئيس المحكمة العليا في محافظة فارس، كاظم موسوي: "تم تنفيذ حكم القصاص بالإعدام بحق نويد أفكاري صباح اليوم السبت، بعد اتخاذ الإجراءات القانونية وبإصرار من عائلة القتيل حسن تركمان على تنفيذ الحكم".

ومن الجلي أنّه كان ممكناً لطهران البحث عن الأسباب المخففة عن "أفكاري" لو أرادت ذلك، بتحويل حكمه إلى الحكم السجن المؤبد، على سبيل المثال، لكن الواضح أيضاً، أنّ السلطة الحاكمة في طهران، كانت مُصرّة على إعدام "نويد أفكاري" تحديداً، بغية توجيه رسالة إلى عموم الشعب الإيراني، بأنّ لا تساهل مع من يخترق خطوط النظام الحمراء، من خلال التظاهر ضده، مهما علا شأنه وذاع صيته.

وبالذات أنّ الرئيس الأمريكي طالب شخصياً بالامتناع عن إعدامه، وبالتالي زادت تلك المُطالبة من عزم السلطات الإيرانية على إعدام "أفكاري"، كون إعدام المُصارع ستكون رسالة قاسية للإيرانيين، بأنّ لا مفرّ ولا مهرب من الموت، لمن يعارض نظام "ولاية الفقيه"، أو يسعى إلى هزّ أركان عرشه.

إيران تواصل بسط سيطرتها وشراء الولاءات شرق سوريا

في غمرة الأحداث المتسارعة التي تشهدها منطقة شرق سوريا، تواصل الميليشيات الإيرانية تمدّدها في المنطقة عسكرياً، مع إحداث تغييرات في البنية الديموغرافية للمنطقة، اعتماداً على توطين الميليشيات الشيعية فيها.

وبهذا السياق، أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان أنّ الوسطاء المحليين ممن تعتمد عليهم "القوات الإيرانية"، والميليشيات الموالية لها، يواصلون عمليات التجنيد لصالح تلك القوات، ولا سيما في كل من الجنوب السوري، ومنطقة غرب الفرات (حيث تنتشر تلك القوات بشكل كبير جداً وتعد مناطق نفوذ رئيسية لها في سوريا).

وأوضحت المصادر أنّ عمليات التجنيد المتواصلة على قدم وساق، تتمّ بالطرق المتبعة منذ البداية، وهي السخاء المادي واللعب المستمر على الوتر الديني والمذهبي، في ظل استمرار عمليات "التشييع"، سواء في مدينة الميادين وباديتها، وضواحيها ومنطقة البوكمال، وغيرها بريف دير الزور غرب نهر الفرات، أو ضمن ما يعرف بـ "سرايا العرين" التابع للواء 313 الواقع شمال درعا، بالإضافة لمراكز في منطقة اللجاة ومناطق أخرى بريف درعا، وخان أرنبة ومدينة البعث بريف القنيطرة على مقربة من الحدود مع الجولان.

وتشير إحصائيات المرصد إلى أن تعداد المتطوعين في صفوف الإيرانيين والمليشيات الموالية لها في الجنوب السوري ارتفع إلى أكثر من 7400، كما ارتفع إلى نحو 5900 عدد الشبان والرجال السوريين من أعمار مختلفة ممن جرى تجنيدهم في صفوف القوات الإيرانية والميليشيات التابعة لها.

وكان المرصد قد أورد إحصائية، قبل نحو شهرين، وثّق بموجبها ارتفاع تعداد المتطوعين في صفوف الإيرانيين والمليشيات الموالية لها في الجنوب السوري، إلى أكثر من 6600، كما ارتفع إلى نحو 5100 عدد الشبان والرجال السوريين، من أعمار مختلفة، ممن جرى تجنيدهم في صفوف القوات الإيرانية والميليشيات التابعة لها مؤخراً بعد عمليات "التشيُّع"، وذلك ضمن منطقة غرب نهر الفرات في ريف دير الزور.

وأشار المرصد السوري وقتها، إلى أن المليشيات الإيرانية تعمد إلى تكثيف عمليات التجنيد تلك في استغلال كامل منها للوضع الاقتصادي السوري، ولانشغال الروس في الاتفاقات مع "الضامن" التركي في منطقة "خفض التصعيد" وشمال شرق سوريا، كما أن الضربات المتكررة التي تتلقاها القوات الإيرانية من قبل إسرائيل ضمن الأراضي السورية، والخسارات التي لحقت بها على خلفية ذلك، لم تمنعها وتحد من نفوذها، بل إن إيران ترفض الرضوخ ومغادرة سوريا، وتكتفي بتغيير مواقعها وتبديلها بين الحين والآخر.

سقوط محمود عزت يعزّز فرضيات نهاية الإخوان في مصر

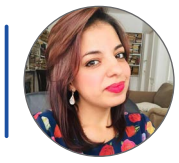

رشا عمار

عكست حالة الجدل التي تبعت خبر القبض على محمود عزت، القائم بأعمال مرشد جماعة الإخوان في مصر، فرضيات جديدة عن مستقبل التنظيم الذي ظلّ متماسكاً بفضل قدرته على الاحتفاظ بالهيكل التنظيمي التاريخي ومركزية القرارات وانصياع القواعد لها، في الداخل والخارج، إعمالاً لمبدأ السمع والطاعة الذي طبقه أبناء "البنا" بقبضة من حديد منذ أكثر من 100 عام.

وبالرغم من كون محمود عزت "صيداً ثميناً"، بات بقبضة الأمن المصري، ما يعني أنّ قدراً ضخماً من المعلومات الهامة قد انكشفت، وأفشلت مخططات الجماعة الإرهابية للفترة المقبلة، إلا أنّ الأزمة الداخلية لدى الجماعة بدت أبعد من ذلك بكثير، لأنّ "عزت" كان بمثابة صمام أمان مُحكم، حافظ على تماسك التنظيم خلال السنوات الماضية، رغم تتابع الانشقاقات والانهيار الداخلي، لعل أبرزها، انشقاق عضو مكتب الإرشاد، محمد كمال، ومجموعته المسلحة، وإعلان نفسه مرشداً بديلاً عن محمد بديع، في حالة عصيان لم تشهدها الجماعة على مدار تاريخها.

لكن محمود عزت الذي حالفه الحظ دائماً، وكان أحد الشباب الذين رفض الرئيس المصري الراحل، جمال عبد الناصر، التصديق على حكم الإعدام الصادر بحقهم في عام 1966 في القضية الإخوانية الأشهر (تنظيم65)، والذي أعدم فيها سيد قطب ومجموعة من أعضاء التنظيم، لأنّه لم يتجاوز وقتها 19عام، فلت من السقوط كما فلت من الإعدام لصغر سنه، ولم يكن يعلم وقتها أنّه سيقود التنظيم لمدة تتجاوز 40 عاماً، ويبقى الرجل الأقوى والأطول تمسكا بمنصبة داخل مكتب الإرشاد، قمة الهرم التنظيمي في الجماعة لعدة عقود.

ويقول المفكر الإسلامي المصري، ثروت الخرباوي، إنّ "عزت" نجح في حسم كافة المعارك التي خاضها داخل التنظيم لصالحه على مدار أكثر من 6 عقود، وإنّه كان من أكثر المتطرّفين داخل مكتب الإرشاد لأنّه التليمذ الأوفى لشكري مصطفى، مؤسس تنظيم التكفير والهجرة، صاحب المرجعية الدموية والمشرع لعمليات القتل والعمل المسلح.

انهيار المركزية

وفي حديث لـ"ليفانت"، عبّر "الخرباوي" عن اعتقاده بأنّ جماعة الإخوان في مصر قد وصلت محطتها الأخيرة، وأنّها ستواجه انهياراً مركزياً لن تقوى على الصمود أمامه، مؤكداً أنّ محمد عزت تم تنصيبه كمرشد عام للتنظيم منذ عدة سنوات، بديلاً عن محمد بديع، موضحاً أنّ القرار كان سبباً في إشعال الخلاف والصراع بين مجموعة عزّت وممثّلها محمود حسين، الأمين العام للجماعة، وإبراهيم منير، الأمين العام للتنظيم الدولي من ناحية، ومجموعة محمد كمال أو من أطلقوا على نفسهم الكماليون، من ناحية أخرى.

وتابع "الخرباوي"، أنّ الجماعة حاولت خداع المصريين بأنّ الخلاف كان بسبب الأيدلوجيا، وأنّ تياراً داخل التنظيم يرفض حمل السلاح وقتل الأبرياء، لكن الخلاف كان في جوهره لأسباب تتعلق بتقسيم مراكز القوى وصناعة القرار والتمويلات، لكنهم يتفقان في الفكرة والعقيدة.

تصدّع داخلي

وبالرغم من مكانة عزّت الكبيرة وقبضته الحديدة داخل التنظيم، إلا أنّ ردود الفعل من جانب عناصر التنظيم على الخبر كانت باردة، وتوحي بأنّ هناك ارتياح عند قطاع كبير، بالتحديد القائمين على إدارة اللجان الإلكترونية، لهذا الخبر، ليس ذلك فحسب، بل إنّ مؤشرات تلك الفرضية زادت بسبب النغمة التي تحدّث بها القيادي الإخواني عصام تليمة، المدير السابق لمكتب يوسف القرضاوي، في فيديو نشره على "يوتيوب" عقب ساعات من القبض على محمود عزت، أكد فيه أنّ المرشد كان عاملاً محورياً في الصراع بين قطبي التنظيم وانحاز للصقور أو القيادات التاريخية، وظلم الشباب على حدّ تعبيره، وأعاد الحديث عن الاتهام القديم لعزّت بأنّه بلغ الأمن المصري عن مكان اختباء محمد كمال ومجموعته انتقاماً منه لعدم انصياعه لأوامر القيادة التاريخية وانشقاقه عنهم وإعلان نفسه مرشداً على الإخوان.

ويقول الباحث المصري المتخصّص في التنظيمات الإرهابي، عمرة فاروق، إنّ الجماعة تشهد حالياً حالة من الفراغ التنظيمي المؤقت في ظل وجود المرشد ونوابه داخل السجن، فضلاً عن عدد كبير من قيادات الجماعة المؤثرين، ما يعني أنّ الجماعة ستشتعل داخلها الصراعات والخلافات حول مصير إدارة ملفات السلطة والمال.

تدويل منصب المرشد.. هل يحظى بها الغنوشي؟

وحول سيناريوهات ما بعد القبض على عزت وهوية خليفته، قال "الخرباوي" إنّ الجماعة تواجه أزمة كبيرة، في الوقت الحالي، بسبب انهيار الهيكل التنظيمي وفقدان قدرتها على التحكم من خلال القرارات المركزية، وأكد أنّ التنظيم الدولي في حالة انعقاد دائم منذ يوم الجمعة، لوضع خطة جديدة للتعامل مع الأزمة، مشيراً إلى أنّ اسم راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة الإخوانية في تونس لمع مؤخراً لتولي منصب المرشد العام، لكن القيادات التاريخية

ثروت الخرباوي

رفضت ذلك لأنّ قضية تدويل منصب المرشد العام وخروجه من مصر طالما كانت صداعاً في رأس الإخوان، لكن القرار كان شبه مستحيل، باعتبار أنّ الجماعة في مصر هي "الجماعة الأم" ومكتب الإرشاد مقرّه بمصر.

ويرى عمرو فاروق أن القبض على محمود عزت يفتح الباب على مصراعيه أمام طرح قضية "تدويل منصب المرشد"، والخلاص من فكرة قصره على إخوان مصر ضمنياً، دون غيرهم، باعتبار أنّ القاهرة مهد الحركة الأم التي تأسست على يد حسن البنا، وطور بنيانها الفكري سيد قطب، ومن ثم لايجوز نهائياً أن ينتقل منصب المرشد خارج حدود القاهرة، لاسيما في ظلّ وجود أزمة حقيقية موجودة منذ تسعينات القرن الماضي بين إخوان مصر وإخوان الكويت ولبنان وتونس، والتي تولد عنها ما عرف بـ"بيعة المقابر" تهرّباً من الصدام المباشر مع قيادات التنظيم الدولي وقتها.

وأكد فاروق أنّه من الضروري أن تعلن جماعة الإخوان، خلال الساعات القلية المقبلة، خليفة محمود

عزت، أو كاهن المعبد الجديد، أمام الرأي العام، من خلال بيان رسمي، لقطع الطريق على جبهات وأطراف كثيرة ترغب في اقتناص المنصب، وكرسالة تطمينية للقواعد التنظيمية داخل مصر وخارجها، بأنّ الجماعة ما زالت قادرة على الاستمرار والمواجهة في ظلّ الملاحقات والضربات الأمنية، فضلاً عن أنّ الجماعة لديها سيناريوهات في عملية تدويل المناصب القيادية في حال القبض على القيادات المؤثرة وقيادات الصف الأول.

ويقول "فاروق" إنّه من المرجّح أن لا يخرج كاهن المعبد الجديد عن قيادات التيار القطبي المهيمن على المشهد ومفاصل الجماعة، منذ سبيعنات القرن الماضي، وعن القيادات التي كانت ضالعة في قضية تنظيم (65)، الذي أسسه سيد قطب، ومن ثم يعتبر أهم القيادات المرشحة لهذا المنصب وتتوافر فيها شروط التيار القطبي، هم، محمد البحيري، المقيم حالياً بلندن، ويعتبر الذراع الأساسية لمحمود عزت في الخارج، والمتهم رقم (25) في قضية تنظيم سيد قطب، وتلميذ مصطفى مشهور، ويحظى بتأييد واسع من قواعد الإخوان التنظيمية.

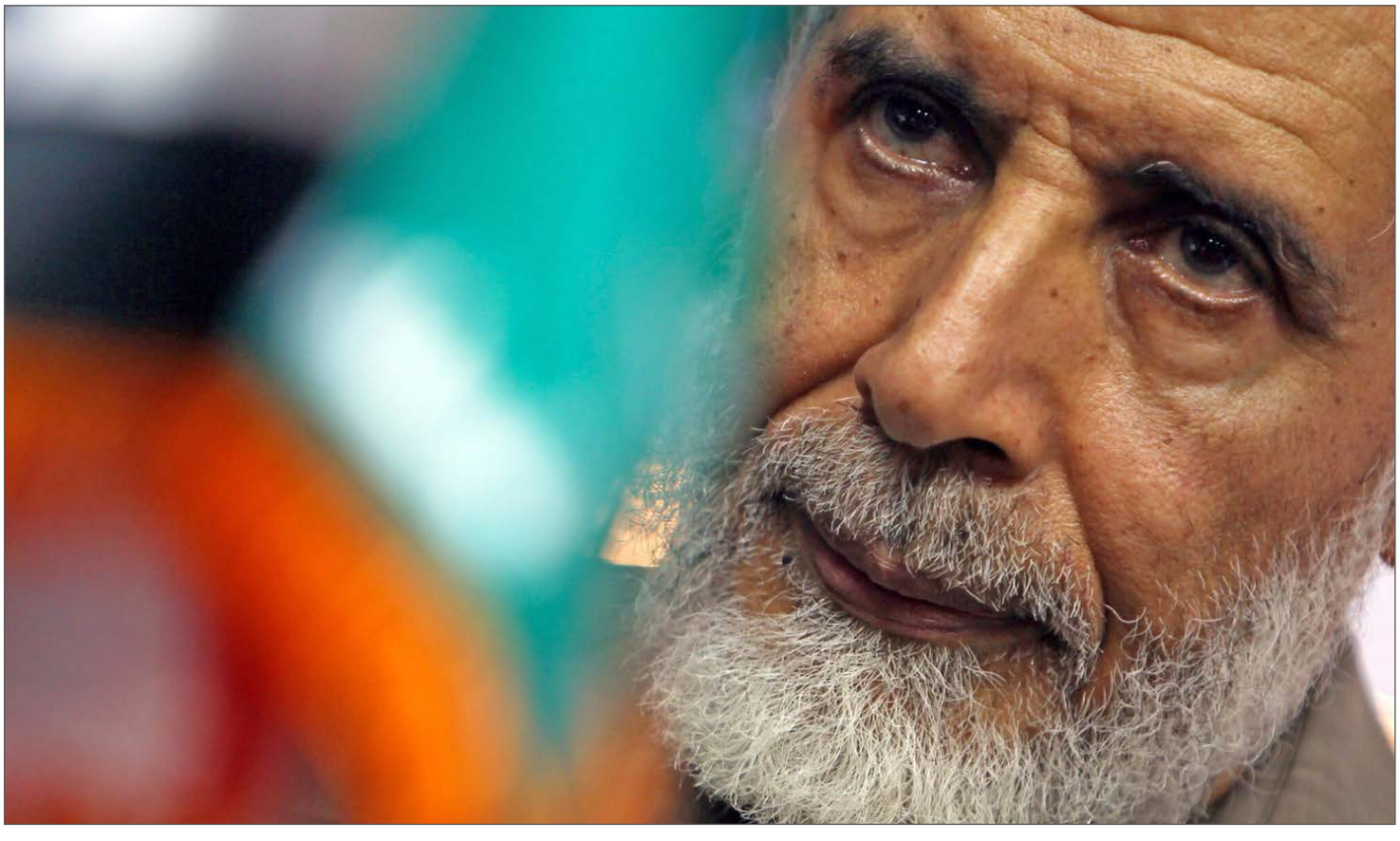

محمود عزت

تظاهرة لمناصري جماعة الاخوان المسلمين

الإخوان.. ما بين حقيقة الإتجار بالدين وزيف الدفاع عن الأمة

اعداد
أحمد قطمة

بالرغم من كل محاولات تنظيم الإخوان المسلمين على الساحة الدولية عموماً، والأوروبية خصوصاً، الظهور بمظهر الطرف المُتمدّن الذي يمكن الحوار معه، والسماح له بالعمل على أراضي معظم الدول الأوروبيّة إن بشكل علني أو موارب، تتكشّف بين الحين والآخر تقارير جديدة تفضح التجاوزات التي يرتكبها التنظيم أو أعضاؤه، سواء بصفة شخصية أو بصفتهم التنظيمية.

فالتنظيم، ورغم ما يعتريه ويشوبه من علامات استفهام حول أدواره وأهدافه التي يسعى إلى لعبها أو تحقيقها في أي زمان وكل مكان، لكنه حكماً يتمتّع بمنظومة سياسية واقتصادية تؤمن لها الحماية اللازمة، إن كان عبر الدبلوماسية أو عبر التمويل، ويقصد هنا تحديداً أنقرة والدوحة، التي يفتح إحداهما ذراعيه لاحتضان أعضاء التنظيم، فيما يتكفل الآخر بدفع تكاليف بقاء التنظيم على منفسة التطرّف الساعي للسلطة من بوابة الدين.

متاجرة بالدين واستخفاف بالعقول

تطرفٌ، لا بدّ وأنّه سيفتضح، وإن لم يكن اليوم فغداً، وربما ذلك ما يمكن استدلاله من التقرير الذي نشرته صحيفة "التايمز" البريطانية، في الثاني والعشرين من أغسطس الماضي، عندما قالت في خبر لها أنّ مجلس أمناء "هيئة الإغاثة الإسلامية" العالمية في بريطانيا، الموضوعة على لائحة الإرهاب في عدّة دول عربية، سيشهد استقالة جماعية، عقب أن توضّح أنّ أحد أعضائه استعمل تعبيرات معادية للسامية، وأثنى على التطرّف الذي يسعى تنظيم الإخوان المسلمين إلى نشره، أسوة بأذرع المرشد الإيراني في دول عربية عدّة.

وبيّنت التايمز، آنذاك، أنّ عضو مجلس الأمناء بهيئة الإغاثة تلك، ويدعى حشمت خليفة، قد أثنى في منشوراته على فيسبوك بهجمات حماس على إسرائيل، وصوّر الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما، بثياب عليها نجمة داوود الإسرائيلية، لافتةً إلى أنّ هذه هي المرة الثانية في شهر واحد التي تعترض المنظمة الإغاثية العالمية تدقيقاً على خلفية تعليقات نارية من أحد أعضاء مجلس أمنائها.

وعقب ذلك، اعترفت "هيئة الإغاثة الإسلامية"، بأنّ منشورات فيسبوك كانت غير لائقة وغير مقبولة، وأنّ مجلس أمنائها سيستقيل بكامله، وأنّه سيجري انتخاب مجلس جديد، بينما كشفت "التايمز" أنّه بعدما أفصحت منشورات حشمت خليفة المعادية للسامية والعنصرية، اضطر للاستقالة من رئاسة هيئة الإغاثة العالمية، كما اضطرته تحقيقات الصحيفة على الاستقالة عن إدارة صندوق هبات دولي بمحفظة 7 ملايين جنيه إسترليني، تهيمن عليه هيئة الإغاثة بالكامل، وجرى تعيين المعتز طيار في مكانه بمجلس الإدارة.

ليطرح معها السؤال ذاته، حول الأسباب التي تدفع أعضاء التنظيم، أيّاً كانت الهيئة أو الجمعية التي يعملون تحت ظلها، إلى المزاودة بالقضية الفلسطينية، رغم عدم استعدادهم للدفاع في سبيلها، حيث كان يُفترض على من رفع تلك الشعارات أن يكون أهلاً بصونها، بدلاً من الاعتذار عنها، وكأنّه يشير إلى عدم قناعته ضمنياً بفحواها، أو متاجرته بها تحقيقاً لمكاسب آنية، عبر استعطاف قلوب الناس من خلال المُتاجرة بالقضايا الكبرى.

علماً أنّ الجماعة تمتلك في الوقت عينه، كامل الاستعداد لتسليم أوطان بكاملها، من بابها إلى محرابها، إلى أطراف إقليمية باتت معروفة للقاصي والداني، مستخفين بعقول الشعوب المنطقة وقدرتها على الفصل ما بين العاطفة الدينية التي يسعى التنظيم ومن ورائها إلى استغلالهم، وبين حقيقة الأوطان ووجوب الدفاع عنها في وجه كل غاصب مستعمر، أياً كانت حجّته في الاستيلاء على مقدرات البلاد والتحكم بمصائر شعوبها.

فضائح يندى لها الجبين

أما على الصعيد الفردي، فقد أشار تقرير لموقع سكاي نيوز، في السابع والعشرين من أغسطس الماضي، إلى نيّة حفيد مؤسس جماعة الإخوان، المدعو طارق رمضان، افتتاح مركز أبحاث وتدريب يُعنى بالدين، والإنسانية، وحقوق المرأة والأخلاق والقانون، حيث أعلن ذلك على حسابه، بالقول إنّ "مركز شفاء"، سيتم افتتاحه منتصف أكتوبر المقبل.

بيد أنّ المصيبة تكمن في كون أنّ "رمضان" يبشر بمركزه ذاك، على الرغم مما يلاحقه من فضائح جنسية وغير أخلاقيّة، حيث يخضع منذ مطلع العام 2018، للتحقيق بتهم تتعلق باغتصاب امرأتين في فرنسا عامي 2009 و2012، بجانب رفع شكوتين بتهمة الاغتصاب بحق رمضان في مارس 2018 ويوليو 2019، والتي جرى فتح تحقيقات فيها أيضاً، ليقرّ معها الداعية الإخواني، وهو المتزوج الذي له من الأبناء 4، بأنّه أقام علاقات جنسية مع امرأتين فرنسيتين بالتراضي، إحداهنّ من ذوي الاحتياجات الخاصة تدعى كريستيل، بينما الأخرى هي الناشطة النسوية هند العياري، مع نفيه الاتهامات بأنّه اغتصبهما.

وفي القضية ذاتها، كشف خبير عن 399 رسالة نصية بين "الداعية" رمضان وكريستيل، تضمن بعضها خيالات جنسية عنيفة مفصلة، فيما قال تقرير صحفي في ديسمبر 2018، إنّ المحققين في اتهامات الاغتصاب التي تلاحق رمضان، عثروا على 776 صورة خلاعية لرمضان، من بينها صور "سيلفي" مع نساء في وضعيات غير أخلاقية.

وضمن كتابه "طارق رمضان.. قصة دجال"، سرد الصحفي الفرنسي "يان هامل" في 300 صفحة، السيرة الذاتية لرمضان لأكثر من 20 عاماً، منذ صعود نجمه مستفيداً من دعم الكثير من البلهاء، وحتى أفوله بعد نشر غسيله القذر في قضايا ما تحت الأنفاق، التي تراوحت بين تهم الاغتصاب والاستغلال الوظيفي والخروج عن القانون وانتهاك الحقوق الإنسانية، حيث يصف مؤلف الكتاب، حفيد مؤسس الإخوان بالرجل الخطير والدجال الذي يتلحّف بديباجة العفة وثوب الاعتدال، فيما يعيش في الخفاء ولربع قرن من الزمان ازدواجية في حياته بالانغماس بالحياة المنحلة من أخمص قدميه لقمة رأسه.

وهو ما تكشفه أيضاً، الصحفية الفرنسية "برناديت سوفاجيه" في كتابها "قضية طارق رمضان.. الجنس والأكاذيب، سقوط الأيقونة"، حيث تُسقط قناع الحمل الذي كان يرتديه الذئب وتفضح تناقضاته، وانحرافه المعروف لدى الدوائر المحيطة به في فرنسا وسويسرا. الإخوان

ليطرح السؤال نفسه مجدداً، حول ماهية من يدعي الزود عن الأمة والدفاع عنها، وطبيعة التركيبة التي صنعوا منها.. لكن يبدو أنّ أفعال "رمضان" ليست إلا اختزالاً حقيقياً للمُناداة بالقيم وتطبيق عكسها، ولعل ذلك قد يفسر السبب الذي يدفع التنظيم العالمي للإخوان لزعم الدفاع عن الأمة، في الوقت الذي يقوم فيه بتسليمها كاملة لطغاة، ما فتئ وهو يُحاول أن يوصمهم بوصف "السلاطين" و"منقذي الأمة"، رغم أنّ الحقيقة كما تظهرها الأيام، توضّح بأنه ما هم وما التنظيم، إلا مُهلكاً للأمة وأداة لإهلاكها.

طارق حجي لـ"ليفانت": السلام يصطدم مع مشروع إيران القائم على إثارة الحروب في المنطقة

رشا عمار

توقع الدكتور طارق حجي المفكر المصري والخبير في العلاقات الدولية، أن دولاً عربية أخرى ستلحق بالإمارات والبحرين في توقيع اتفاقيات سلام مع إسرائيل، منها السعودية والسودان وعُمان. طارق حجي

وقال "حجي" في حوار أجرته معه "ليفانت" في القاهرة، إن العامين المقبلين سيشهدان توسع في توطيد العلاقات العربية مع إسرائيل، بما يخدم مصالح الشعوب في المنطقة، ويخلق فرصًا أفضل للتعاون والتنمية، وأكد "حجي" أن هذا السلام سيصطدم بالضرورة مع مشاريع إيران في المنطقة القائمة على إشعال الحروب والقلاقل وضرب الاستقرار.

وعبّر "حجي" عن اعتقاده بأن المشروع التركي لن ينجح سواء في ليبيا أو سوريا، وأنه في حال حدوث مواجهة بين تركيا ومصر في ليبيا ستكون الغلبة فيها لمصر بواقع الكفاءة والشرعية.

الدكتور طارق حجي

لهم مشروعاً حاولوا تنفيذه في الشرق الأوسط على مدار السنوات الماضية، لكن الشعوب العربية كانت يقظة لهذه المخططات، وبالرغم من نجاح هؤلاء في نشر الإرهاب والتطرف والأفكار المؤدلجة بين أبناء الوطن العربي وما نتج عنها من تنظيمات إرهابية، إلا أننا لا يمكن أن نعتبر مشروعهم قد نجح، لأن حقيقتهم تكشفت، وسقطت عنهم الأقنعة، وباتت الشعوب تعرف حقيقة نواياهم.

■ **وما الفائدة التي ستعود على الخليج من هذه الاتفاقات؟**

الأشياء تُعرف بأضدادها. فهل يُعقل أن تكون الفوائد في نقيض السلام ؟ السلام وحده يكفي، والمنطقة تعاني من اضطرابات وأزمات مركبة، تعرقل كافة محاولات التقدم وتحقيق نتائج إيجابية في عدة مناحي، لذلك فإن إقرار السلام سيعزز فرص التعاون والاستثمار وسيخلق فرص لتحقيق مصالح للشعوب.

■ **ما رأيك في الهجوم الذي تبع التوقيع والاتهامات الموجّهة للبلدين بالتخلي عن القضية الفلسطينية؟**

إذا هاجمتك القوى الحاكمة في طهران وحزب الله وحماس وقطر التي كان بها ما يعتبر سفارةً لإسرائيل، إذا هاجمك هؤلاء، فلابد أن تكون أنت على حق، أما القضية الفلسطينية فقد ضيّعها الفلسطينيون أنفسهم بانقساماتهم وتشرذمهم، ويكفي أن ننظر لما حدث ولايزال يحدث بين السلطة الفلسطينية التي في رام الله، وحماس في غزة. إن اعتقاد الفلسطينيين بأن قضيتهم لابد أن تكون القضية الأولى لبلدان أخرى هو "قرصنة سياسية تنطلق من تعصب ديني"، فمصرُ هي قضية المصريين الأولى، والإمارات هي قضية الإمارات الأولى، والسعودية هي قضية السعوديين الأولى.

■ **من خلال قراءة حضرتك للمشهد العربي.. من الدول المتوقع أن تبرم اتفاقات سلام مع إسرائيل في المستقبل؟**

خلال سنتين على الأكثر، ستتسع قائمة الدول أعضاءِ الجامعة العربية التي لها سفراء في إسرائيل، وستكون بها كل هذه الأسماء: مصر والسعودية والإمارات والبحرين والأردن والسودان وعُمان وموريتانيا والمغرب.

■ **هل تؤيد الرأي القائل بأن إيران هي الخاسر الأكبر من إقرار السلام في المنطقة؟**

نعم. وأضيف أن إيران مثل الإخوان يسبحان ضد تيارات العقل والعلم والإنسانية وأن مآلهما للتلاشي.

■ **تركيا مستمرة في إثارة القلائل سواء في ليبيا أو منطقة شرق المتوسط في ظل تحذيرات دولية من نتائج هذه التحركات.. كيف ترى تحركات تركيا على صعيدها الإقليمي؟**

تركيا مع قطر هما قائدا التنظيم الدولي للإخوان، وأتوقع لتركيا ألاّ تحقق مآربها في ثلاث مناطق هي سوريا وليبيا وشرق البحر المتوسط، ما يحدث، أن تركيا تحارب بالوكالة عن تنظيم الإخوان الدولي ولا يمكن فصل ما يحدث في ليبيا عما يحدث في سوريا، لأنها معركة واحدة يقوم بها الإخوان ضد الدول العربية لصالح مشروعهم.

■ **هل سيتخذ الاتحاد الأوروبي موقفاً أكثر حزماً مع تركيا؟**

كل المؤشرات تقول إن هذا الموقف الأوروبي الأكثر حزماً يتشكّل حالياً. ويكفي الاطلاع على الكلمات الرعناء لأردوغان عن الرئيس الفرنسي ماكرون، من الواضح جداً أن تلك التحركات الاستفزازية والمعادية للشرعية الدولية تحدث صدى لدى الدول الأوروبية، التي تدرك مدى تأثيرها على أمن واستقرار أوروبا في ظل تداعيات كثيرة تمثل خطر على البلاد أبرزها أزمة كورونا، وبالتالي تعتبر سياسة أردوغان عامل محوري في إثارة المشكلات وزعزعة الاستقرار وهو ما سيواجهه الأوروبيون بمنتهى الحسم.

■ **الحديث مؤخراً مستمر عن احتمالية مواجهة عسكرية بين مصر وتركيا.. من سينتصر؟**

لن تحدث مواجهة عسكرية مباشرة بين مصر وتركيا. ولو حدثت ستكون نتيجتها في صالح الجانب المصري، فهو الأقوى كما أن جغرافيا الصراع في هذه الحالة في صالحه تماماً.

ما يحدث في ليبيا هو حرب بين الدولة المصرية وتنظيم الإخوان، بدأت منذ 30 يونية 2013، ومصر لن تسمح بأي شكل من الأشكال بوجود مليشيات ومرتزقة أتراك على الحدود المصرية، أو حتى داخل الأراضي الليبية.

■ **هل تأثر أردوغان بسياسته العدوانية وخاصة بعد العدوان على سوريا وليبيا؟**

عقلية أردوغان هي من المنظور الاستراتيجي صورة طبق الأصل من عقليات أشخاص مثل بن لادن وخالد مشعل وإسماعيل هنية وخيرت الشاطر والقرضاوي. وكل وأي اختلافات بينه وبين هؤلاء هم اختلافات تكتيكية وليست استراتيجية، وكما قلت سابقاً، هو عضو في التنظيم الدولي للإخوان ويقوم بالحرب نيابة عنه، لكن كل مشاريعه فشلت وسيواجه عقوبات دولية كبيرة ستضاعف انهيار بلاده في هذه المرحلة الحرجة.

■ **لكن هناك أخبار أيضاً عن تخلي أنقرة عن جماعة الإخوان.. هل سيغير أردوغان سياسته الداعمة للتيارات الإرهابية؟**

حدوث ذلك من المستحيلات. فالرابطة بين أردوغان والإخوان هي رابطة عقائدية. ولكنه "قد" يتخذ خطوات تكتيكية تظهره وكأنه يبتعد عنهم.

■ **علاقات مصر الخارجية تأثرت بشكل كبير خلال السنوات الماضي.. في رأيك هل عادت لقوتها مرة أخرى؟**

مِصْرُ هي الدولة الوحيدة بين دول ما يسميه البعض بالربيع العربي التي بها استقرار وسلام مجتمعي وازدهار. ووجودها في رباعي مِصْر والسعودية والإمارات والبحرين، هو اتساق طبيعي مع شخصية مصر، ولدينا بالتأكيد ملفات يجري العمل عليها على قدم وساق، لكننا نجحنا في حسم ملفات أخرى هامة وعادت قوتنا الخارجية سواء في محيطنا الدولي أو الإقليمي.

■ **هل نجحت الجهود العربية وفي القلب منها مصر والسعودية والإمارات في ملف مكافحة الإرهاب والتطرف؟**

نعم ولحدٍ كبير. ولكن هذا النجاح نسبي. فمن المستحيل في ظروف عالمنا المعاصر أن يكون هذا النجاح مطلقاً. ولكنني أُكرر هنا ما أذكره دوماً، وهو أن النجاح الأمني لا يزال أكبر من النجاح الفكري والذي هو بطبيعته أصعب.

واعتقد ملف تجديد الخطاب الديني في مصر يحتاج إلى وقت وجهد كبير، لأنه يجسد رغبة القيادة السياسية في تحقيق هذا الهدف، لكن هناك الكثير من العقبات التي يضعها القائمون على التنفيذ، تعد معرقلة ولابد من التعامل مع الملف بمنتهى الحسم.

إيران مثل الإخوان يسبحان ضد تيارات العقل والعلم والإنسانية وأن مآلهما للتلاشي

■ **مؤخرًا وقّعت كلاً من الإمارات والبحرين اتفاقيتي سلام مع إسرائيل.. كيف ترى خريطة السلام الجديدة وتأثيراتها على منطقة الشرق الأوسط؟**

أراها كخطوة عقلانية وفي مصلحة قوى الحداثة في المنطقة، ولا يمكن أن يتضرر منها إلاّ الأصوليين (مثل إيران وحزب الله وحماس)، فإسرائيل وجدت بناء على قرار من الأمم المتحدة في نوفمبر 1947، كان الأحرى بالعرب قبوله يومها، والقرار سيعزز فرص السلام والتنمية والاستقرار في المنطقة، ويدفع لمزيد من التعاون القائم على تحقيق المصالح الاستراتيجية المشتركة للبلدين، والحقيقة أرى أن الخطوة تأخرت، ولكنها تقدم جيد في مسار العلاقات، ويرسم خريطة استراتيجية للتوازن في منطقة الشرق الأوسط، قائمة على تحالفات جديدة بالتأكيد ستمثل عقبة أمام مشاريع إيران لبسط نفوذها وسيطرتها على المنطقة.

■ **كيف ستؤثر خريطة التحالفات الجديدة الجديد على المخططات الإقليمية التي تستهدف المنطقة خاصة تحالف إيران وتركيا؟**

حكّام إيران وتركيا هم بقايا الأصولية المناقضة لكل قيّم الإنسانية المعاصرة، فإيران هي الوجه القبيح للأصولية الشيعية، وأردوغان هو أحد أخطر قادة التنظيم الدولي للإخوان وهم سنام الأصولية السنية. وانتصار أو تقدم ممثلي الأصولية بوجهيها، يعني سقوط المنطقة في براثن التخلف والرجعية وبعدها عن العقل والعلم والتمدن ومسيرة الحضارة، وكان

الظاهر والباطن في السياسة الإيرانية

د. كمال اللبواني

عادة يمكن للنصّ أن يحمل معنى ودلالات أعمق من معناه الظاهري، وهو ما يسمى المعنى الباطن أو ما بين السطور، لكن ذلك المعنى لا يمكن أبداً أن يناقض المعنى الظاهري، والا فقد النصّ وحدته وهويته، ويمكن له أيضاً أن يحتوي المجاز لكن سعة الدلالة الممكنة محدودة بما استعملت به الكلمة في عموم النص، ولا يمكن السير أبعد من ذلك لأنّه يعني ابتداع نصّ جديد واختلاق وافتراء وتزييف.

إذا كان الله سبحانه يريد دلالات أخرى لا يعرفها إلا آيات الله، فلماذا توجّه لنا بكلماته وقرآنه العربي بهذا الظاهر؟، ولماذا لم ينزل إلينا ما يريده واضحاً صريحاً؟، وهو الذي أكد على ذلك بجعله قرآنا عربياً واضح البيان. إذن نحن أمام محاولة تزييف وتزوير واختلاق بحجة الباطن والمجاز، تذهب في النص المقدس لمكان يريده القارئ الذي يدّعي العصمة ليجعل من نفسه شريكاً في القداسة، أو ليسرق القدسية ويجعلها في خدمة نوازعه.

صفة التقية وإظهار عكس ما يبطن، هي صفة أصيلة في الثقافة الفارسية الزرادشتية، وقد انتقلت للمذهب الشيعي على الأقل الصفوي، ومن ثم للثورة الإسلامية الإيرانية.

في الظاهر أنّها إسلاميّة، تهتم بالأمة الإسلامية، والباطن أنّها طائفية بل قومية فارسية عنصرية، الظاهر أنّها تريد محاربة الغرب، والباطن أنّها تتعاون معه كما كانت عبر التاريخ، منذ ظهور الإسلام وتدميره لمملكتها، الظاهر أنّها تحارب الصهيونية، والباطن أنّها تتعاون معها في أكثر من ملف وقضية، الظاهر أنّها تريد تحرير القدس والباطن أنّها تريد احتلال بغداد ودمشق وبيروت... ومن ثم مكة، الظاهر أنّها تحضّر السلاح لمواجهة كبرى مع الاستكبار العالمي، لكنها تستعمله ضد شعوب المنطقة.

الغرب يستهدفها ويقتل منها ويقصفها وهي تتمسك بخيار السلام، وتمتنع عن أي ردة فعل، وتفاوضه في أكثر من مكان، حتى إنّ ماكرون قد حمل رسالة انبطاحية إيرانية تريد التوصّل لاتفاق مع الغرب، وهو ما جعله يطالب برفع العقوبات عن إيران وحزب الله، بشكل مناقض تماماً للحدث، وهو الانفجار الذي هشّم وجه بيروت.

هذه هي إيران، كذب ونفاق وخداع، فكيف سيتّفق معها الغرب، وعلى ماذا؟ إيران حالياً تسعى لامتصاص الاندفاع الإسرائيلي، المدعوم أمريكياً، بطرح مبادرات السلام التي استجاب لها ترامب بقبوله مبدأ لقاء رئيسها والتفاوض معه، لكن كعادتها ستماطل وتطيل أمد التفاوض بانتظار نتائج الانتخابات القادمة، حيث ستحدّد الثمن الذي عليها دفعه مقابل رفع العقوبات عنها، وتحدّد حجم الانسحابات المفروض عليها تنفيذها من لبنان وسورية، وهي تراهن على خداع جديد بانسحابات شكلية سرعان ما تستعاد في أول ظرف سياسي مناسب، خاصة في حال أبقت على أنظمة سياسية تدار من قبلها، كنظام عون ونظام الأسد بشخص جديد هو ماهر.

هذه هي إيران، الخداع والمراوغة والتناقض، وإيران المضمون الذي يجب أن يعاكس حتماً ما يقال ويظهر من شعارات وخطابات، وهنا نتساءل، ترى كم مرة سيشعر الفلسطينيون بالخيانة والغدر، وكم مرة ستباع قضيتهم؟ سؤال برسم حماس وتنظيم الإخوان العالمي، الذي يعتبر إيران نموذجه التطبيقي، عندما سينتهي زواج المتعة مع فلسطين، وتتزوج إيران بإسرائيل، حتى من دون قضاء أشهر العدّة. السياسة الإيرانية.

اللامركزية بمفهوم الأكثرية والأقلية "هل تناسب كل السوريين"؟

حسين أحمد

ما تزال شعوب الشرق بشكل عام تفكر بالانتقام والثأر وتخوين الآخر -إن لم توافقني في رؤيتي فهذا يعني أنّك ضدي- لذلك نحتاج إلى الكثير من العمل الدؤوب لإيصال مفهوم الحوار وقبول الآخر، سياسياً وثقافياً واجتماعياً، وكذلك مفهوم تداول السلطة بطريقة ديمقراطية لإيصال الشعب إلى بر الأمان.

إذا أردنا طرح هذا السؤال: هل يمكن تغيير تسمية الجمهورية العربية السورية إلى "الجمهورية السورية"؟ هذه الأطروحة بحدّ ذاتها جميلة بمدلولها، ولكن ربما تخلق إشكالية كبيرة لدى البعض، ولكن حتى يتم تقبلها، يحتاج هذا الشعب إلى مستوى عال من الوعي والمسؤولية والثقافة. بغية طرح هذه الفكرة لا بد من إفساح المجال للشعب لتناوله بطريقة معرفية وأخذ الآراء بالطريقة الأنسب، لجميع المكونات السورية بما فيها الشعب الكردي، فهو نظام ديمقراطي ربما سيفتح الطريق أمام الخبرات للعب دور في تثبيت الأسس الصحيحة لمستقبل كافة المكونات التي تعيش في المناطق السورية، دون تدخل الفاسدين، ومن لا يريدون أن تستقر الأوضاع في سوريا، لذلك من يطرح هذا المشروع هو مرفوض لدى السلطة.

ومن لا يقبلون به هم الحكام أو المتنفذون في سبيل أن تظل السلطة أحادية، على الرغم من أنّ المساحة التي يسكنها الكرد في سوريا هي وحدة جغرافية وسياسية متكاملة، والتجربة المريرة علمت الشعب الكردي بأنّ حق تقرير المصير للشعب الكردي في إطار سوريا اتحادية هو الحل السياسي الأنسب، يضمن الاستقرار والسلام والتنمية والازدهار، أو الارتداد والنكوص وعودة الدكتاتورية.

وقد تكون مسألة المحافظات غير مقبولة بالنسبة للشعب الكردي، ترضخ الفئة المتمثلة بالسلطة الأحادية لشروط القوي وتقبل به، بينما إن تعلّق الأمر بحقوق الكرد التاريخية على أرض آبائهم وأجدادهم، فيجن جنونهم وتثور نخوتهم الوطنية والعروبية والشهامية. نجدهم يهدّدون ويوعدون ويصرخون بحجة أنّ سوريا في خطر. هذه هي ثقافتهم، القبيلة القوية تغزو القبيلة الضعيفة، تسبي وتقتل وتنهب وتشعر بالفخر في انتصاراتهم. ما يزالون يستقوون فقط على الضعيف ويتغلبون أمام القوي ضد شعوبهم، وكمثال على ذلك، لم يطبق مفهوم اللامركزية في العراق حتى هذه اللحظة بشكلها السياسي، ونرى نتائجها السلبية على أرض الواقع، لذلك الحلول الديمقراطية لا تنفع في الظروف الحالية لبعض التجارب التي نشاهدها في الدول الإقليمية، وحيث إنّ القوة على الأرض والانسجام مع مصالح الدول العظمى هي ستفرض نفسها والكرة في مرمى المتضررين، وأوّلهم الكرد.

طبقاً لذلك، يجب على الكرد توحيد خطابهم وإيصال رسالة واضحة إلى كل الأطراف المعنية بأنّهم لن يقبلوا بعد الآن بوضعهم السابق وتشكيل قوة ضغط لإجبار الشركاء على الرضوخ إلى متطلبات المرحلة واستحقاقاتها، والإقرار بتعددية سوريا، عرقياً ومذهبياً، ووضع عقد اجتماعي جديد، وأساس جديد للدولة، بدستور يشعر كل واحد أنّه ممثل فيه دون انتقاص للحقوق أو استغبان لها، وبغية الانطلاق من تلك الصيغة، يجب وضع خارطة توزيع للثروة الوطنية على الجمي، لإرساء عنوان جديد لسوريا يناسب التضحيات التي قدمها الشعب السوري.

يتوجّب أن تكون سوريا دولة اتحادية، والإقرار الدستوري بالحقوق القومية للشعب الكردي وفق العهود والمواثيق الدولية، وإلغاء الظلم والقهر والتشريعات والسياسات الاستثنائية بحق الشعب الكردي، وإعادة الحقوق لأصحابها وتعويض المتضررين، ويجب أن توقّع على هذه الثوابت كافة الأطراف، وبوجود ممثلي الدول العظمى والإقليمية.

الأمر الأهم هنا، هو إلغاء مفهوم الأقلية والأكثرية، بحيث يتساوى جميع المواطنين أمام القانون وعدم العودة الى المربع الأول، ومطالبنا هذه لا تعدّ خيالية، بل هي حقوق مشروعة يجب أن نحصل عليها بل ونسترجعها. يجب على أبناء محافظة الحسكة الاهتمام ببعضهم، وإن لم يتوحدوا سيلتهمهم الإرهاب وتكثر بينهم الجماعات المسلحة، حيث نجد أنّ كل واحد منهم يربي لحية تتجاوز شبراً أو شبرين، وهو ممول من الخارج ويقوم بأعمال النهب والسلب والقتل، يقف حجر عثرة ضد مفهوم اللامركزية التي تنشدها القوميات التي تعيش على الأرض السورية. بقي أن نناشد الجميع معاً: اخدموا محافظاتكم واهتموا بإدراتكم وخاصة التجربة الفتية التي أعلنت عنها في حزيران يوليو 2013، فهي مستمرة على الرغم من نواقصها الكثيرة، ويجب دعمها وتصحيح هيكلتها الإدارية الموجودة، من خلال مشاركة الائتلاف الوطني الكردي والأقليات المتعايشة مع الكرد وغيرهم، على الرغم من أنّ أعداء الديمقراطية لن يسمحوا لشعوب المنطقة بأن يعيشوا بأمان أو أن تتحقق لهم أنظمة ديمقراطية لا مركزية في سوريا.

إنّ مشروع اللامركزية الذي تبنّته روسيا منذ ثلاث سنوات (2017)، وصاغته في مشروع مسودة دستوراً لسوريا، وعرضته على المعارضة والنظام في مؤتمر أستانا 2017، وجرى مناقشتها في أكثر من محفل دولي، كانت تلائم في حينها الحالة السورية بكل دقة، وبنفس الوقت هو العلاج الصحيح إن وجد شرفاء حقيقيون يريدون المحافظة على سوريا ويهمهم وحدة الشعب السوري.

إنّ مصطلح اللامركزية وإمكانية تنفيذها في المشهد السياسي السوري دستورياً، هو عنوان حضاري ديمقراطي لسوريا المستقبل، حيث يتخلص الشعب السوري من الظلم والقهر مع توزيع الدخل العام والثروات الباطنية بالتساوي، ومن ثم ربط العقد واحدة تلو الأخرى للوصول إلى جسم سليم معافى، ويتطلّب دقة بالعمل وسرعة بالإنجاز، وإن لم يتم إدراك مفهوم اللامركزية فسوف تمضي سوريا إلى التقسيم وتنتهي السلطة المركزية.

تركيا بين سياستين: صفر مشاكل وكل المشاكل

عبد الناصر الحسين

يتساءل الكثيرون كيف انتقلت «تركيا الأردوغانية» من سياسة «صفر مشاكل» إلى سياسة «كل المشاكل» حتى رأى العالم تركيا اليوم غارقة في مشكلات معقدة لا يملك قادتها طريقاً للخروج منها.

نشرت مجلة «فورين بوليسي» الأميركية، عام 2013، مقالاً لوزير الخارجية التركي السابق «أحمد داوود أوغلو»، مفاده أنّ تركيا بصدد انتهاج سياسة خارجية جديدة تقوم على مبدأ الـ«صفر مشاكل».

داوود أوغلو وصف وقتها كيف أصبحت بلاده تتوق لفتح صفحة جديدة مع جيرانها ومع المجتمع الدولي، موضحاً أنّ مستقبل علاقات تركيا بالدول الأخرى يبشر بمرحلة جديدة. وجاء في المقال ذاته تصوّر لأوغلو من ستة مبادئ هي: «التوازن في معادلة الأمن والحريات، صفر مشاكل مع دول الجوار، سياسة خارجية متعددة الأبعاد، سياسة إقليمية استباقية ونشطة، أسلوب دبلوماسي جديد ودبلوماسية إيقاعية».

بعد فوز حزب العدالة والتنمية الذي كان يرأسه «أحمد داوود أوغلو» أصبح الرجل رئيساً للوزراء، على رأس حكومة الجمهورية التركية الـ62، وبدأت أعمالها في 29 أغسطس 2014، تحت رئاسة أوغلو، بينما أصبح «رجب طيب أردوغان» رئيس الجمهورية.

في ذلك الوقت أكد «أوغلو» نيته المضي في سياسته التي تقوم على مبدأ «صفر مشاكل». لكن تدهور علاقاته مع رجب طيب أردوغان الذي كان على رأس الحزب قبله، جعله ينسحب من رئاسة الحكومة ويستقيل من منصبه.

واضح أنّ هناك علاقة قوية بين «شخصية أردوغان» وسياسة تركيا الجديدة «كل المشاكل».. شخصية مركبة على طبقات كثيرة تجمع ما بين الدهاء السياسي والتهور في الوقت نفسه، كما تجمع بين الديبلوماسية والعناد وبين الوضوح والغموض، ولن أدخل أكثر في شخصية الرجل لأنّ الأهم من ذلك هو انعكاس مركباته النفسية على سلوكه السياسي، حيث اقترن اسم أردوغان بكثير من بؤر التوتر والاضطراب في المنطقة لجهة الفاعل السلبي في كل أزمة دخلت فيها تركيا تحت قيادته.

وقد رصد مراقبون أنّ وتيرة تدخل «تركيا الأردوغانية» في المنطقة العربية وفي «البحر المتوسط» تتبع عاملين متناقضين، بداية فقد كان لتمكُّن أردوغان من السلطة وسيطرته على مفاصلها دور في زيادة رغبة الرئيس التركي بالتدخل خارج أسوار تركيا، وكأن تركيا بمساحتها الواسعة ضيقة على شخصيته المتسلطة. وفي المقابل وجدنا أنّ وتيرة التدخل التركي في سياسات الدول أو في صراعاتها تزداد كلما واجه الرئيس تحديات في الداخل. بمعنى آخر، فإنّ القوة والضعف معاً صارا يشكلان عاملين لانخراط بلاده في مشكلات إضافية، الأمر الذي وضع تركيا في حالة انسداد حقيقي.

هناك عامل آخر يدفع بأردوغان للانخراط في الحروب والنزاعات، وهو تلك الدعاية المجنونة التي تصنعها له جماعات «الإسلام السياسي» وأهمها «الإخوان المسلمون». فقد صاغوا له انتصارات وأمجاداً لم يفعلها، وأحاطوا شخصيته بهالة من الفخامة لا يستحقها، وتعاملوا معه كمن وجد ضالة بحث عنها طويلاً بين ركام التاريخ، ونسبوا كل ما هو إيجابي في تركيا لصالحه حتى لو كان من منتجات «العلمانية» التي يكرهونها، لكن الأنكى من كل ذلك هو تهليلهم وترحيبهم بأفعاله حين يعتدي على دول المنطقة، وإظهار استعدادهم لكل دعم فيما لو أراد أن يدمر البلاد وأهلها.

لكن كل دعاياتهم لم تنفع «الرجل العثماني» في شيء، فبينما كان في السابق يُحتفى به في الرياض وأبو ظبي والقاهرة والكويت وتونس، أغلقت اليوم في وجهه معظم العواصم، وصار اسمه ملازماً للمشكلات في المنطقة، علاوة على أنّ تركيا -تحت إدارته- اليوم في حالة مزرية اقتصادياً.

الرئيس الذي يفعل ما يفعل ليبقى في الحكم والسيطرة يغيب عن حساباته أن تلك «الهوجائية السياسية» ستعجل من رحيله عن السلطة، ولا يوجد بعد ذلك وريث يكمل المشوار، لأن تلك الحقبة غير مأسوف عليها.

بعد سبعة عشر عاماً أمضاها «رجب طيب أردوغان» في السلطة أجرى خلالها «تغييرات دستورية» تعسفية ليستمر في الحكم. صار اليوم مهدداً بالمحاسبة على إساءة استخدام السلطة، وممارسة الفساد والمحسوبيات. فكان لا بد من تصدير اختناقاته في الداخل إلى الخارج، لكن الطريقة التي زجّ بها أردوغان «تركيا» في المنطقة تبعث على الاستغراب، نظراً لتسارعها، كما تثير الدهشة لمشابهتها بالمخططات الإيرانية. وهنا صارت تركيا حاضرة في سوريا وليبيا واليمن وأذربيجان ومصر والصومال والبحر المتوسط، واصطدمت بفرنسا واليونان ومن خلفهما «الاتحاد الأوربي» و«حلف الناتو» وإن بطريقة باهتة، لكن هذا الكم من المواجهات المحسومة ضد أردوغان ينبئ بأنّ الرجل لا يأخذ بلاده بالاتجاه الصحيح.

رجب طيب أردوغان

مشكلة أردوغان بالضبط هي أنّه إذا فكر بالانسحاب من مغامراته اللامحسوبة ينظر إلى تراجع شعبيته في الداخل التركي فيقرر الاستمرار بنهجه الخاطئ، وإذا فكر بالتراجع عن نهجه الخاطئ، ينظر إلى زيادة شعبيته المصطنعة خارج تركيا فيغريه ذلك بالمتابعة في دربه الوعر، وحين يحزم حقائبه ليعود إلى الداخل التركي تلوِّح له «قطر» بمزيد من المال، فيعدل عن قراره. لكن الأهم من ذلك كله هو أنّه عندما يفكر بمراجعة سياساته ويندم عليها، يستذكر كرهه الشخصي للعرب، فيمعن في سلوكه الآثم.

لكنني أتوقّع أنّ الرئيس التركي سيكون مضطراً قريباً لحذف أصفار من «العملة التركية» المتهاوية ليضعها كأصفار للسياسة التركية المتهورة، بحثاً عن النهج العتيق «صفر مشاكل».

معركة تركيا الجديدة على جبهة قبرص - مصر

داليا زيادة

مع الضغط المتزايد من جانب الاتحاد الأوروبي، وتصاعد حالة عدم الاستقرار في داخل ليبيا، قررت تركيا تحويل مساعيها في البحر الأبيض المتوسط من المياه الغربية إلى الحوض المتاخم لحدودها الجنوبية، حيث تخلت تركيا مؤقتًا عن أنشطتها على الجبهة اليونانية / الليبية المعقدة، وتسعى للدخول في معركة جديدة، تظنها أكثر سهولة، على الجبهة القبرصية / المصرية.

في ١٣ سبتمبر، سحبت تركيا سفينتها البحثية «ريس عروج» والتي تسببت ملاحتها في المنطقة البحرية المتنازع عليها بين تركيا واليونان في كثير من المشكلات، مؤخراً، وأدت إلى اشتعال التوترات العسكرية في البحر المتوسط، التي اجتذبت بدورها العديد من القوى الأجنبية (مثل فرنسا وروسيا والصين والولايات المتحدة)، الذين جاءوا بحثاً عن أي منفعة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية من المأساة الجارية هناك. وبضغط من فرنسا، قرر المجلس الأوروبي عقد اجتماع خاص، يومي ٢٤ و٢٥ سبتمبر، لبحث مسألة فرض عقوبات اقتصادية على تركيا لإجبارها على تهدئة التوتر في شرق المتوسط.

بالتزامن مع ذلك، أصبح موقف تركيا في ليبيا أضعف من ذي قبل، بسبب تصاعد حالة عدم الاستقرار والسياسات الداخلية المعقدة لحكومة الوفاق الوطني، إذ أن تركيا هي الدولة الوحيدة التي تدعم حكومة الوفاق ضد الجيش الوطني الليبي، وهذا يعني، على الأقل من الناحية الفنية، أن تركيا سوف تخسر في ليبيا عاجلاً أو أجلاً، فهي تقف بمفردها، مستندة على حائط حكومة الوفاق الهش، في مواجهة التحالف الإقليمي القوي، الذي يضم روسيا والإمارات ومصر ويدعم الجيش الوطني الليبي. وربما أدركت تركيا، بعد محاولة الانقلاب المزعومة ضد رئيس حكومة الوفاق الوطني، فايز السراج، وإعلانه عن استقالته، في منتصف سبتمبر، أنها أهدرت بالفعل الكثير من المال والوقت والجهد على معركة لن تجني منها أي غنيمة قيمة، لا في المستقبل القريب أو البعيد.

كما أن فايز السراج، رئيس حكومة الوفاق الوطني المستقيل، هو الذي وقع الاتفاقية البحرية الباطلة مع تركيا في نوفمبر الماضي، وهي الاتفاقية التي تم إلغاءها بمنتهى السهولة من خلال توقيع اتفاقية تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة المعترف بها دوليًا بين اليونان ومصر، والتي تم التصديق عليها ودخلت حيز التنفيذ في أغسطس. وليس سراً أن الغرض غير المعلن من تلك الاتفاقية المعيبة بين تركيا وحكومة الوفاق في ليبيا، ومن تدخل تركيا في ليبيا بشكل عام، هو أن تحصل تركيا على حقوق التنقيب عن الغاز في البحر المتوسط، وهو ما لم يعد ممكناً الآن بسبب بطلان الاتفاقية بفعل الاتفاقية الموقعة بين اليونان ومصر.

نتيجة لذلك، قررت تركيا مغادرة الجبهة اليونانية / الليبية إلى حين، وأن تكثف أنشطتها في الحوض الجنوبي، الذي تعد مصر وقبرص أهم لاعبين فيه. إلا أن استراتيجية «عسكرة السياسة الخارجية» التي اعتمدتها تركيا كاستراتيجية وحيدة للتعامل مع شؤونها في بحر إيجه، لن تنجح في التعامل على الجبهة القبرصية / المصرية، حيث أن تركيا بالفعل تحتل شمال قبرص، منذ عام ١٩٧٤، مما يمنحها مساحة محدودة لإجراء البحوث أو التدريبات البحرية حول الجزيرة المنقسمة على نفسها، دون مقاومة كبيرة من نيقوسيا، ومن ناحية أخرى، فإن تركيا بحاجة إلى تبني إجراءات دبلوماسية حكيمة وصادقة بهدف رأب صدع عمره سبع سنوات في العلاقات التركية المصرية. خلال الأسبوعين الماضيين، أدلى العديد من الكتاب والسياسيين الأتراك بتصريحات كثيرة حول أهمية إعادة العلاقات مع مصر. في وقت سابق من هذا الشهر، قال كمال كليجدار أوغلو رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي، في مقابلة تلفزيونية، إن «تركيا ارتكبت خطأ بقطع العلاقات مع مصر؛ حيث أن مصر هي مفتاح الفوز في شرق البحر المتوسط». وصدرت تصريحات مماثلة من قبل مبتكر مبدأ «الوطن الأزرق»، المقرب من أردوغان، الأدميرال المتقاعد جيم جوردينيز، في مقابلة له مع وكالة الأنباء الفرنسية. وحتى مستشار أردوغان الدكتور ياسين أقطاي، المعروف بانتقاده الدائم لمصر وسياستها، أجرى مقابلة عبر الفيديو باللغة العربية أكد فيها على ضرورة إعادة العلاقات السياسية بين تركيا ومصر لمصلحة البلدين. ولكن تبقى حقيقة، أنه وبالرغم من كل ذلك الكلام الجميل، فمن غير المرجح أن ترغب مصر السيسي في المصالحة مع تركيا أردوغان بهذه السهولة، لأن الصدع الذي أحدثه أردوغان بسبب دعمه للإخوان المسلمين ضد النظام الحاكم حالياً في مصر، هو صدع كبير جداً ويحتاج الكثير من الوقت والمجهود لإصلاحه.

مع الأسف، أشك بشدة في أن تركيا قد تنجح في مهمتها الجديدة في البحر المتوسط، إذ أنها تتطلب مهارات دبلوماسية عالية، بينما تركيا تعاني من ضعف مزمن في سلكها الدبلوماسي، يكفي أن خلوصي أكار، وزير الدفاع، أكثر مهارة في استخدام وتطبيق التكتيكات والاستراتيجيات الدبلوماسية على مستوى العلاقات الخارجية لبلاده، أكثر من وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو، ناهيك طبعاً عن التصريحات غير الحكيمة التي يصدرها أردوغان بين الحين والآخر وما لها من تأثيرات سلبية للغاية على سياسة تركيا الخارجية وعلاقاتها مع العالم. ربما لو صمت أردوغان قليلاً لمنح تركيا فرصة لتنجح في مساعيها الخارجية عبر القنوات الدبلوماسية الهادئة.

شرق المتوسط إذ يكشف تناقضات الصراع الإقليمي والدولي

رامي شفيق

مثّل شرق المتوسط وما يضمره من ثروات طبيعية هائلة، ساحة تنافس وصراع بين قوى إقليمية ودولية عديدة ومتباينة، حول حيازة النصيب الأكبر من تلك الثروات أو المشاركة في استخراجها ونقلها، وما يعكسه ذلك من عوائد اقتصادية وسياسية على المستويين الإقليمي والدولي.

ثمة مقاربة، طيلة الشهور الماضية، لكافة التحركات السياسية لدول أوروبا والشرق الأوسط، من ناحية، وواشنطن وموسكو، من ناحية أخرى، فيما يتّصل بالقبض على مكامن الطاقة، والتأثير على مساراتها، وفرض أوراق الضغط على كافة الأطراف المعنية، فضلاً عن مظاهر الأعمال العسكرية لعدد من الأطراف الفاعلة.

إذ تبدو أجواء المناوشات بين القاهرة وأنقرة، من جهة، وبين الأخيرة واليونان، من جهة أخرى، أحد تجليات الصراع على ثروات المستقبل، والتي اتخذت نمط الاتفاقيات الرسمية والقانونية، حيث تمكّنت كل من القاهرة وأثينا تجاوز نقاط الاختلاف فيما بينهما، ومن ثم، صياغة اتفاقية ترسيم الحدود البحرية، والأمر ذاته، حدث بين اليونان وإيطاليا، مؤخراً، لتواجه بتكتيك السياسة ومفاعيل القانون الدولي الأطماع التركية خارج حدودها البحرية، وذلك بالافتئات على الجغرافيا والسياسة الدولية، حينما عقدت اتفاقاً، غير شرعي، مع حكومة السراج في الغرب الليبي، ومذكرة تفاهم اقتصادية وعسكرية بعيدة عما تم إقراره باتفاق الصخيرات.

بدّدت التحركات السياسية والميدانية للقاهرة، خلال الفترة الماضية، ما سعى الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أن يثبته على أرض الأحلام، كون من أراد التنقيب عن الطاقة في شرق المتوسط، عليه أن يتحصل على الإذن وتأشيرة المرور من الجانب التركي، وأنّه لا يمكن تصوّر كيان شرق المتوسط دون أن تكون أنقره جداره السميك. هذا السياق هو ما صنع التوتر خلال الفترة الأخيرة الماضية، مرة بين القاهرة وأنقرة، وأخرى بين الأخيرة واليونان. والملاحظ أنّه في كلتا الحالتين ارتفعت مؤشرات الصراع الخشن، وبدت أصوات البارود قريبة، بيد أنّ اللاعبين الدوليين تستقر رؤاهم بعيداً عن انفجار الصراع، وضرورة إدارته بصيغة غير مباشرة نحو تحقيق أقصى درجات المصلحة لكل الأطراف المتصارعة بشكل مباشر وغير مباشر.

من المؤكد أن يكون مخاض الصراع في شرق المتوسط على مستواه الإقليمي والدولي، هو المسار الذي سينتج القوى الفاعلة داخل نظام الأمن الاقليمي، ويبلور بالضرورة مساحات الحركة والتأثير للقوى الدولية، كما يترك رصيدها يتضخم على حساب القوى المتنافسة والمتصارعة.

تستطيع تدبر ذلك الأمر، من انضباط حركة الرئيس التركي التي تنزلق وتنخرط ميدانياً، في شرق ليبيا، وتحديداً على خط سرت والجفرة، رغم كافة المظاهر التي تعكس تدفق البشر والسلاح على مسرح الأحداث، غير أنّ ورقة السياسة بدا أثرها حين كيّفها الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي على قدر الأوزان والمصالح الدولية، وقد أطلق إنذاره بتحديد "الخط الأحمر" فيما يتّصل بسرت والجفرة، فاستدعى انتباه واشنطن التي أطلقت عصا موسى للحد من تمدّد الثعبان التركي، وكبح حركته نحو الشرق الليبي، لجهة ضبط مقدار المصالح داخل الإقليم.

واللافت، أن ثمة اتجاه لدى واشنطن بهدف خلق بيئة تتصارع وواقع الاحتكار الروسي، الذي يقوم بتزويد القارة الاوربية بالطاقة، لما يعكس ذلك الوضع من تأثيرات سياسية واقتصادية على الصراع التقليدي بين واشنطن وموسكو .

التباينات والتناقضات في المصالح الأمريكية الروسية مع دول شرق المتوسط، وسياق الصراع فيما بينهم، هو ما يفسر انقباض عضلات وجه كل منهما وانبساطها بين الحين والآخر، حين تتعقد الأمور وتتشابك، وتبدو على حافة الانزلاق، لا سيما حين يصادف ذلك مصالحهم المباشرة. موسكو التي تدرك تماماً أن عليها حصد أقصى ما يمكنها من مناطق نفوذ شرق المتوسط، يجعلها جداراً سميكاً أمام مساعي واشنطن لمنح حلفائها حق الامتياز في المتوسط، وهو ما يصب نهاية الأمر في حسابها الاستراتيجي، من خلال تموضع إسرائيل الحليف الامريكي شريكاً استراتيجياً في مشروعات شرق المتوسط، حيث لا تترك فرصة إلا وتتحرك نحوها لبسط نفوذها وإرداتها السياسية والميدانية، بحيث تضحى شريكاً مباشراً أو غير مباشر في تلك الثروات بكل ما يترتب عليها من نتائج سياسية.

في إطار ذلك، تشكّل الخط المعروف "ايست ميد" من قبالة سواحل إسرائيل وقبرص واليونان ليصل نحو جنوب إيطاليا، بهدف تزويد أوروبا بالطاقة، وهو الأمر الذي وافقت عليه الحكومة الإسرائيلية، حيث تطمح تل أبيب أن تدفع المصالح الاقتصادية في شرق المتوسط أزمتها التاريخية في الشرق الأوسط بعيداً.

من الصعوبة إدراك مشهد التنافس على ثروات المتوسط، وما فرضه من مظاهر التحرّش الخشن بين أطراف متعددة، خاصة بين دول أعضاء حلف الناتو (تركيا، اليونان، فرنسا)، دون الالتفات نحو رغبات واشنطن التي تتلخص في أهداف رئيسة تسعى فيها نحو ترويض الاتّحاد الأوربي داخل المخيال الأمريكي، وضبط حركة الشرق الأوسط من خلال التحكم في المشروع التركي، وضبط حركة أدائه بقدر توازنات المصالح الأمريكية مع دول الشرق الأوسط، خاصة، ما يتّصل بالصراع على مسرح أحداث ليبيا، وما يرتبط برؤية القاهرة ومتطلبات حماية أمنها.

رغم ابتعاد إيران عن مشهد الصراع حول أحداث شرق المتوسط، إلا أنّها بشكل غير مباشر ترتبط بما يحدث، وذلك من خلال سيطرة حزب الله على الجنوب اللبناني وإثارة أجواء الحرب مع إسرائيل، التي تشترك في نقاط تماس مع لبنان في عمق البحر المتوسط. وعلى وقع ذلك، تحتاج تل أبيب، وبالتبعية، واشنطن، العمل نحو مواصلة الضغط على إيران، ووكيلها المحلي حزب الله، التي تسمح بتحقيق جملة أهدافها وأدوارها الوظيفية في المنطقة.

من سفن الاسطول التركي في المتوسط

شرق المتوسط.. صراع الغاز يعرّي سياسة تركيا في المنطقة

مزن مرشد

لم يعد الوضع في البحر الأبيض المتوسط مطمئناً بعد أن باتت أطماع الدول المحيطة به ظاهرة للعيان، يزداد صراع المصالح في منطقة شرق المتوسط، فبين إسرائيل وجوارها العربي صراع معروف وواضح ولا يحتاج للكثير من الشرح، فالدولة الصهيونية تحرّكها مصالح متداخلة لا تتوقف على الاقتصاد فحسب، أما باقي الدول العربية، كعادتها لا تنتبه للفرص إلا بعد فوات الأوان.

البحر المتوسط كان منذ استقلالات الدول العربية مساحة واسعة وخصبة للتنقيب، لكنها أي الدول العربية لم تولِه يوماً ما يستحقه من دراسات، أو حتى محاولات لسبر محتواه من ثروات، مع العلم أنّ وجود البترول والغاز في أعماقه لم يكن سرياً يوماً، ولطالما كتبت الصحف الغربية عن احتمالية وجود الكثير من الاحتياطي النفطي والغازي في مساحاته الشاسعة.

تدخل تركيا عمق مياه المتوسط من بوابة الاتفاقيات الليبية، في حركة ظاهرها الدفاع عن حكومة الوفاق الوطني، وحقيقتها إمكانية امتلاكها لمياه إقليمية في المتوسط -البحر البعيد عن منال تركيا حتى وقت قريب- وهذا ما حققه أردوغان باتفاقه مع حكومة السراج وحصول بلاده بموجب الاتفاقية على «كوريدور» مائي ضخم يقطع المتوسط من تركيا وحتى ليبيا.

على ما يبدو إنّ السياسة التركية التي كانت دائماً تتستر خلف عباءات الدفاع عن الحق والدين، والتي حاول الرئيس التركي أن يظهر بمظهر الأخ الأكبر للدول الإسلامية، بدأ يجني نتيجة هذه السياسة، فدخل عمق المتوسط، وأصبح على الحدود البحرية لليونان، ما وتر العلاقات بين البلدين العضوين في حلف شمال الأطلسي، بشأن النزاع على حقوق كل منهما في موارد محتملة من النفط والغاز في المنطقة نتيجة الاختلاف في تحديد امتداد الجرف القاري لكل منهما.

بدأت تركيا فور حصولها على حصة في المياه المتوسطية بالإعلان عن التنقيب عن الغاز والنفط في مياهها الجديدة، وتنفيذ مناورات عسكرية مستفزة لليونان (العدو الأزلي لتركيا) ولحلف الناتو معاً، ما خلق توتراً إضافياً بين تركيا واليونان، من جديد، وزاد في طنبور الخلافات نغماً.

لم يتوقف الخلاف مع اليونان فقط، فسياسة الرئيس التركي أثارت أيضاً على ما يبدو حفيظة حلف شمال الأطلسي ككل، وتثير غضب فرنسا بشكل خاص، فتصريح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بأنّ تركيا لم تعد شريكاً يوضح ببساطة حجم الشرخ بين الحلف وأوروبا من جهة وبين تركيا من جهة أخرى.

ولكن بالمقابل، اختارت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، والتي ستتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي لمدة ستة أشهر، مسار الوساطة، على عكس إيمانويل ماكرون، فهي تحاول تخفيف حدة التوتر، ومن هنا جاءت مهمة المساعي الحميدة لوزير الخارجية الألماني، الذي ذهب منذ فترة قريبة إلى اليونان ثم إلى تركيا، ولسوء الحظ، لم تنجح هذه المهمة حتى الآن.

وبالنظر إلى الصعوبات وحجم القضايا، من الواضح أنّه لن تتمكن أي بعثة بمفردها من حل الأزمة.

ومن الواضح أيضاً أنّ الاتحاد الأوروبي عالق في الملف القبرصي، فقبرص بصفتها عضواً في الاتحاد الأوروبي، لكن وضعها لم يتم حلّه سياسياً بين القبارصة اليونانيين والأتراك حتى اليوم، فإنّها تجد نفسها قاضياً وطرفاً في المشكلة في نفس الوقت، وبالتالي لا يمكنها لعب دور الوسيط، وهذا يثير التساؤل عن دور الأمم المتحدة، الذي لم نعد نشهد أي تأثير لقراراتها أو وساطتها في أي قضية في العالم، والظاهر الآن أنّ الأمم المتحدة تتخذ إجراءات بشأن هذه المسألة وتدعم المبادرات التي تتخذها ألمانيا حاليا فقط.

منذ فترة لم تتجاوز الشهر، أعلنت القوات المسلحة الفرنسية، بأنّه سيتم نشر مقاتلتين من طراز رافال وسفينتين، تابعتين للبحرية الفرنسية، بشكل مؤقت، في شرق البحر المتوسط، على خلفية التوترات بين اليونان وتركيا، فسارعت الصحافة الموالية للرئاسة التركية باتهام فرنسا بتجاوز الحدود الدولية وبأنّها تسعى للحرب، في حركة أرى أنّ باطنها يحمل توجيه الأنظار عن التصرفات التركية الفاقعة في المتوسط، وفي 23 يوليو/ تموز الماضي، انتقد إيمانويل ماكرون بشدة انتهاك تركيا للسيادة اليونانية والقبرصية.

اكتشاف حقول غاز شاسعة في شرق البحر المتوسط خلق حتماً صراعاً بين البلدان المشاطئة للمتوسط -باستثناء الدول العربية التي لم تهتم يوماً باغتنام الفرص كما أسلفت سابقاً- ولا ننسى بالطبع أنّ كلاً من اليونان وتركيا عضو في حلف شمال الأطلسي وحلفاء نظرياً، لكنهما يجدان نفسيهما اليوم في حالة تنافسية للحصول على هذه الموارد، مما أدّى إلى تفاقم التوترات.

معظم دول المنطقة تنتقد عقيدة "الوطن الأزرق" للنظام التركي، ويعتبرون هذا الشعار يهدف ضمان الهيمنة البحرية لتركيا في مياه الإمبراطورية العثمانية السابقة.

الأمر الآخر الذي يظهر اليوم كمعضلة أخرى، في محاولة تركية الأردوغانية العودة للتدخل في المناطق المستقرة لمحاولة زعزعتها، من خلال سياستها المتحيزة والطائفية بشكل أو بآخر، هذه المعضلة هي الوضع في قبرص فالتاريخ القريب ما زال يذكر تدخل الجيش التركي في جزيرة قبرص عام 1974، والذي أدى إلى تقسيمها إلى كيانين: 38 ٪ من الجزيرة للقبارصة الأتراك و62 ٪ للقبارصة اليونانيين، ومنذ ذلك الحين، ساد الوضع الراهن، وغالباً ما يتم ذكر قبرص كعضو في الاتحاد الأوروبي منذ عام 2004، وما زاد هذا التوتر اليوم هو أطماع تركيا الواضحة في ثروات المنطقة، وإن ادّعت تركيا غير ذلك.

وفي هذا الوقت بالذات، وفي خضم كل هذه الأزمة، تتراجع شعبية الرئيس التركي، ويرجع ذلك أساساً إلى الأزمة الاقتصادية التي تؤثر على تركيا، ومع ذلك ما يزال أردوغان يعتقد أنّه يستطيع إعادة تشكيل صفوفه وإعادة تشكيل قاعدته الانتخابية وتوسيعها من خلال تحريض النسيج القومي، الذي يعد أحد العناصر الرئيسة لإستراتيجيته السياسية في المجتمع التركي.

ويمكننا أن نرى بوضوح أنّ صعوبة الأمر تكمن في التداخل بين المسائل الجوهرية التي لدى تركيا من ادعاءات غير شرعية، وقضايا سياسية داخلية تعوق إمكانية إيجاد حل بأفضل السبل الممكنة، والحلم التوسعي لأردوغان والذي لم يعد خافياً ولا مستتراً على أحد.

الصهيوإخوانية

ثروت الخرباوي

ظهر أمام الناس بمظهر المتدين، تمنّى لدينه أن يسود، وبعد أن اشتدّ عوده أنشأ حركة سياسية لها خلفية دينية، قال في رسالة له في أحد المؤتمرات: "نحن لا قومية لنا إلا قومية الدين، ولذلك ينبغي أن نقيم لديننا دولة ومن بعدها ننطلق إلى العالم لنسيطر عليه ونحصل على أستاذيّة العالم"، ولكي يحقق فكرته أنشأ تنظيماً خاصاً، وجعل هذا التنظيم سرياً، وابتدع فكرة تدريب هذا التنظيم الخاص على السلاح، ثم أخذ تنظيمه الخاص يدبر الاغتيالات والتفجيرات للتخلص من خصومه، ومن بعده تتبعه أتباعه في فكرته، وفي طريقتهم لحياتهم اعتبروا أنفسهم أصحاب النقاء العقائدي.

إيمانهم يختلف عن إيمان قومهم، هم فقط أصحاب الجنة، أما من عداهم فهم من أهل النار، وقاموا بتعليم أعضاء التنظيم مبادىء شيطانية عن أنّهم أهل الحق ولذلك يجب أن يستعلو على أهل الباطل، وقالوا في كتبهم إنّهم أهل الفرقة الناجية، وبما أنّ غيرهم هم أهل الباطل لذلك أجازوا لأنفسهم الكذب على هذا الغير، وخديعته، وظلوا في حركتهم السرية حتى بعد أن حكموا، ذلك أن الحركة السرية هي أساس وجودهم، وفي أدبياتهم لا ينبغي أن ينتهي التنظيم السري إلا بعد أن يصلوا إلى حكم العالم كله، وقتها لن يكون لهم حاجة للتنظيم السري.

لا تفكر كثيراً في العبارات السابقة، إذ إنّني لم أكن أتحدّث عن جماعة الإخوان، ولكنني كنت أتحدّث عن حركة الصهيونية العالمية وتنظيمها السرّي، فهذه هي أفكارها وهذا هو منهجها، أما مؤسسها فهو "تيودور هرتزل" الذي عقد عدة مؤتمرات لتنظيمه ألقى فيها دروسه، وأوضح فيها منهجه، وشرح فيها كيف سيصبح تنظيمه عالمياً، وكان المؤتمر الأول له في مدينة بازل بسويسرا، ثم توفي وهو في بداية الأربعينيات من عمره، هذه مقاربة تبين لدى مدى تقارب التنظيمات الحركية السياسية التي تُحوِّل الدين إلى ملكية خاصة لبعض الناس، وحركة سياسية لها نبيها الخاص الذي يصلون في تقديسه إلى درجة تقارب تقديس الأنبياء أو أكثر.

فإذا أردنا أن ندخل إلى عالم الإخوان سنقول إنّ هناك حقيقة تاريخية غير قابلة للإنكار، هي أنّ حسن البنا حين أنشأ جماعته لم يكن ينوي جعلها قاصرة على مصر فقط، ولكنه كان ينشأ منذ البداية تنظيماً دولياً تغيب عنه فكرة الوطن، حيث يتحوّل التنظيم على يديه إلى وطن يمتدّ في العديد من بقاع الأرض توطئة للسيطرة على العالم كله تحت راية حسن البنا.

من أجل هذا أطلقتُ على تنظيم الإخوان في بعض ما كتبته اسم "دولة الإخوان غير المنضمة لمنظمة الأمم المتحدة والمتحالفة مع مجلس الأمن فيها"، وقد بدأ حسن البنا خطواته ناحية تكوين تلك الدولة بعد أشهر من تكوين جماعته، حينما أرسل مبعوثين منه لفلسطين واليمن وسوريا ولبنان من أجل نشر تنظيمه في هذه البلاد، وكان عبد الرحمن الساعاتي شقيق حسن البنا هو أول مبعوث تطأ أقدامه أرض فلسطين، حيث تقابل مع الحاج أمين الحسيني، مفتي فلسطين، ودعاه للانضمام إلى الجماعة وجعلها راية المقاومة ضد عصابات إسرائيل التي كانت تحطّ رحالها هناك، ثم ذهب عبد الرحمن الساعاتي بعد ذلك إلى دمشق وهناك اجتمع مع بعض الشخصيات الإسلامية في المسجد الأموي وشرح لها فكرة تنظيم الإخوان، ودعاها إلى الانخراط فيه والعمل تحت قيادته، وظل الإخوان عبر تاريخهم يسعون إلى الامتداد في كل أقطار العالم، ولكي يحققوا أهدافهم وضعوا يدهم في يد أجهزة المخابرات الغربية، وقد اعترف مؤخراً أحد قادة الإخوان، ويعمل باحثاً في المركز الذي يديره القيادي الإخواني عمرو دراج، بأنّ جماعة الإخوان تتعاون مع أجهزة المخابرات الغربية، وأنّ هذا من حقوقها المشروعة، وقد كتب هذا القيادي هذا الاعتراف من خلال بحث تم نشره ضمن أبحاث هذا المركز الإخواني.

وإذا عدنا إلى الوراء قليلاً، سنجد أنّه من خلال هذا التنظيم الدولي استطاعت الجماعة أن ترتب أوراقها وتعقد صفقاتها مع الغرب، وحين حدثت تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر في أمريكا، كان هناك قرار أمريكي وبريطاني بتصدير الإرهاب إلى البلاد العربية من خلال التنظيم الدولي، وكأنّ لسان حال الغرب يقول: "فلنجعل من الإخوان حكاماً في بلادهم، فتنشأ الخلافات في أوطانهم على أساس عقائدي فينشغلون عنا بهذه الخلافات، ومن خلالهم نستطيع أن نصنع شرقاً أوسطياً جديداً، يقوم على الفوضى المنظمة، وبهذه الفوضى نستولي على ثرواتهم، وليساعدنا في ذلك التنظيم الدولي للجماعة الذي ينتظر لحظة سانحة يحكم فيها، وسيعيشون -كما عاش اليهود- على وهم أنّ هذه الجماعة هي شعب الله المختار ولكنهم في الحقيقة سيكونون مبعوثين أمريكا العظمى" .

وذات يوم حدث لهذه الجماعة ما لم يحمد عقباه، فلا هم ولا الأمريكان استطاعوا قراءة الشعب المصري قراءة صحيحة، ولا استطاعوا فهم طبيعة الشعوب العربية، فسقطوا، وسيظلون في حالة سقوط مستمر

خطوة كبيرة على طريق السلام

من مراسم توقيع اتفاقية السلام في البيت الأبيض

عبد العزيز مطر

يعد استقلالية القرار السياسي لأي دولة يتمثّل في اتخاذها القرار المناسب وفق مقتضيات المصلحة الوطنية لهذه الدولة، المتمثّلة بعدة جوانب تصبّ في مصلحة شعب هذه الدولة، منها سياسية واقتصادية وأمنية، وتأتي الخطوة التي اتّخذتها دولة الامارات العربية في عقد اتفاق سلام مع إسرائيل في هذا الاتجاه.

وضمن هذه المحددات، بعيداً عن السياسات الغوغائية التي تنتهجها أنظمة أخرى تحاول أن تجافي الواقع الحالي، والمتغيرات الدولية والموقع الجيوستراتيجي لكل دولة، فمنطقة الشرق الأوسط كانت منذ وقت طويل ساحة لصراع عربي إسرائيلي، بدأت ملامحه وسماته وأسسه بالتفكك، مع وجود ممثل للشعب الفلسطيني شرعي ومعترف فيه دولياً وإقليمياً، وتعنيه القضية الفلسطينية والصراع الإسرائيلي الفلسطيني بالدرجة الأولى دون سواه.

وبالعودة إلى التاريخ القريب وبداية عقد اتفاقيات السلام بين دول الجوار وإسرائيل، فما حققته تلك المعاهدات من سلام لهذه الشعوب ومكاسب اقتصادية وسياسية وأمنية أكبر بكثير مما حققته من تأخر عن الالتحاق بركب السلام، وما يزال مثال معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وما حققه الراحل أنور السادات على الصعيد الدبلوماسي والسياسي من هذه المعاهدة مثال للتوجّه الوطني في إبرام معاهدات السلام ومراعاة المصلحة الوطنية، والتي يسعى الكثيرون لتحقيق أجزاء مما حققته تلك الاتفاقية، التي تعرّضت مصر أثناء توقيعها لكثير من الانتقادات والهجمات، والتي أثبت الزمن أنّها كانت خاطئة، وإن ما حققته تلك الاتفاقية سعى الكثيرون لتحقيق ما هو أقل منها لاحقاً، وممن انتقادها حينئذ.

وبالتالي إنّ التعامل مع الوضع الحالي الموجود في منطقة الشرق الأوسط بواقعية سياسية وموضوعية بعيداً عن السياسات الزائفة والشعارات التي أثبتت أولاً، أنّها كانت لخدمة المستبدين وأحلاف الشرّ في المنطقة، هي السبيل لإنقاذ المنطقة وإحلال السلام فيها، وإيجاد حل عادل لقضايا الشعوب.

إنّ اتفاقية السلام بين دولة الإمارات العربية المتحدة وبين دولة إسرائيل هي خطوة في الاتجاه الصحيح، في ظل تعاظم الخطر الإيراني على المنطقة وشعوبها، واستفحال وتمدّد المشروع الإيراني في المنطقة كوباء سرطاني مدمر، فتك بأربعة شعوب عربية ودمرها بشكل كامل، عبر أساليب خبيثة وأدوات مجرمة، من تشكيلات وأحزاب ومؤسسات تعمل لخدمة هذا الشر المطلق الذي يحيط بالمنطقة.

ومما سبق، كان لهذا الخطر والبعد الأمني الذي يهدّد سلامة شعوب المنطقة والشعب العربي، بشكل خاص، الأثر الكبير في دفع العجلة باتجاه عقد هذا الاتفاق لتوحيد الجهود لمكافحة هذا الخطر وتمدده قبل أن يفتك بما تبقى واستئصاله، وهذا بالتأكيد ليس الجانب الوحيد الذي دفع بدولة الامارات العربية لعقد اتفاقية السلام، فهناك الجانب الاقتصادي في هذه الاتفاقية، الذي تسعى من خلاله السياسة الاماراتية لدفع عجله الاقتصاد في الامارات، بشكل خاص، ودول الخليج، بشكل عام، على قاعدة الندية والمصالح المشتركة لكل الاطراف المشاركة في صياغة وعقد هذه الاتفاقيات.

ومما لاشك فيه، فإنّ البعد العسكري لهذه الاتفاقية الذي يؤمن خفض التوتر في هذه المنطقة الملتهبة من العالم، عبر نزع فتيل الأزمات فيها والصراعات، والسعي لإيجاد حلول مناسبة، تكون مبنية على تحالفات عسكرية تدفع باتجاه إيجاد هذه الحلول لمشكلات المشروع الإيراني والتطرّف وغيره من المشاكل الأخرى التي تحيط بالمنطقة، وتأمين الطرق الحيوية وحمايتها من هذه المنطقة إلى باقي دول العالم، كونها أحد أهم مصادر الطاقة، حيث ظهر مؤخراً حجم التهديدات التي تتعرّض لها هذه الممرّات الهامة لنقل إمدادات النفط والطاقة من الخليج العربي إلى باقي مناطق العالم.

ولا نغفل عن ذكر ما تحققه هذه الاتفاقية من نتائج على صعيد الحوار الثقافي والعالمي، بين مختلف المجتمعات والإثنيات التي برعت كثيراً السياسة الاماراتية في هذا الاتجاه لتعزيز التواصل والحوار بين ثقافات وحضارات شعوب المنطقة والعالم، وتأتي هذه الاتفاقية كإغناء لهذا الحوار.

إنّ الاستثمار السياسي والتصيّد بالماء العكر ورفع الشعارات التي لا طائل منها، عبر رفض وشجب وإدانة اتفاق قامت به دولة عربية ذات سيادة، تماشياً مع مصالحها الوطنية، هو محط إدانة بحدّ ذاته، لأنّ هذه المواقف صدرت بشكل رسمي عن جهات تقيم علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية مع الدولة الاسرائيلية، وهذا بالتأكيد لا يمكن وصفه إلا بمطب سياسي وانتكاسة سياسية لدول هي أول من تقيم علاقاتها السياسية وفق مصلحتها القومية الوطنية أولاً، أما بالنسبة لحلف الشر والقتل، أصحاب شعارات الممانعة والمقاومة من أحزاب وتنظيمات وأدوات إرهابية، مرتبطة بالمشروع الإيراني، فمن امتهن القتل والإجرام وسيلة لاستمراريته لا يحقّ له التحدّث عن اتفاق أحد الدول العربية ذات السيادة مع الدولة الاسرائيلية، فمبررات عقد الإمارات لهذه الاتفاقية كثيرة جداً، فما هو مبررهم لقتل شعوب العراق وسوريا ولبنان واليمن، خدمة لأسيادهم في طهران؟ وما مبرر حركات الإسلام السياسي كحماس وغيرها للوقوف في هذا الحلف؟ بالتأكيد لا مبرر إلا كونهم أداة وصنيعة من صنائع السياسة الايرانية الهدامة في المنطقة.

إنّ رفض الشعوب العربية لهذا المشروع ومقاومتها له، وما قدمته من ضحايا في سبيل نيل حريتها، وإخراج قوى المحتل الإيراني وأدواته من المنطقة، وإنهاء تواجد هذه الأدوات هو السبيل الوحيد لاستقرار المنطقة، وأما بالنسبة للأشقاء الفلسطينيين فهم المعنيون الأساسيون بقضيتهم وهم يعلمون جيداً أنّ هذه الأنظمة المستبدة تتاجر بقضيتهم، وهذا النوع من الاتفاقيات في المنطقة هي من ستساعد الفلسطينيين على تحسين شروط وصولهم لحل سياسي لقضيتهم العادلة، وفق القانون الدولي، وهذا بالتأكيد خيارهم كونهم معنيين أساساً بهذا، أما تجار الشعارات الخلابة الخاوية من أي مضمون، والتي تفتقد لأي ركيزة حقيقة، فهذه الاتفاقية عرّت الكثير من تلك الاكاذيب التي صمّت الآذان لعقود مضت.

إنّ توجّه السياسات الدولية الحالية في المنطقة حالياً، ومنذ عقود، تقوم على خفض التوتر وحلّ النزاعات بالطرق السلمية وفق مبادئ القانون الدولي، وتعزيز العلاقات بين دول المنطقة خدمة لشعوب هذه الدول، واتفاق السلام الأخير بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل، يأتي ضمن هذا التوجه، وضمن هذا السياق، فالسياسات الصادقة الواضحة للدول، والتي تصارح شعوبها أفضل بكثير من سياسات الغموض والمشاريع التي تهدف من وراء هذا الغموض وشعارات المقاومة ورفض التطبيع لاستعباد واستبداد الشعوب عبر التمسك بشعار وجود عدو واحتلال وغيره، فسقوط هذه الاعتبارات وهذه الكتلة من الأعداء الوهميين التي تحاول حكومات الاستبداد تسويقها، فقط لخدمة بقائها، وليس لأي مصلحة شعبية أو وطنية. وختاماً، نحو شرق أوسط جديد يسوده السلام، لا وجود فيه لقوى الشر، ونحو حرية وعدالة لكل شعوب المنطقة.